المقتطف اليومي للصحف الصهيونية

الثلاثاء 27 كانون الأول 2022

أبرز عناوين الصحف

هآرتس:

-الموعد المقرر والمتفق عليه للإعلان عن الحكومة الخميس سيتم أداء القسم للحكومة الجديدة

- 1200 ضابط سابق بسلاح الجو في رسائل لرئيسة المحكمة العليا والمستشارة القانونية للحكومة: انتن خط الدفاع الأخير للديمقراطية

- عضو الكنيست دافيد بيتون: نتنياهو أخطأ في المفاوضات مع الأحزاب الأخرى والآن يحاول الإصلاح

- روجل الفر: إذا كان دروكمان معتدلا ورسميا فتنتياهو يساري ليبرالي متطرف

معاريف:

-احتجاج رئيس أركان الجيش: أعرب عن قلقه في لقاء مع نتنياهو بسبب نقل صلاحيات من الجيش لسموتريتش ولبن غفير للسيطرة على حرس الحدود بالضفة

-لبيد: ما يحدث الآن ليست مفاوضات وانما نهب وابتزاز

-شركات اقتصادية كبيرة: لن نتعاون مع الظلاميين

-رؤساء أحزاب المعارضة: سنكافح ضد الحكومة وقوانينها وسنلغيها إذا عدنا الى السلطة

-ارتفاع للأسعار: الكهرباء والماء والأرنونا والمواد الغذائية

يديعوت احرونوت:

-قائمة سوداء إضافية لحزب نوعم اليميني المتطرف: قائمة سوداء في وزارة القضاء.. عشرات الأسماء لموظفي الحكومة أطباء وأكاديميون.

-القائمة تأتي تحت إطار "سيطرة المنظمات اليسارية المتطرفة على وزارة القضاء، لانهم شاركوا في دورات تدريب تدعم دمج العرب في المجتمع ومنظمات تم تعريفها على انها جزء من سلطة الظل

-رئيس اركان الجيش حدد لنتنياهو الخطوط الحمراء وأعرب عن قلقه من التغييرات التي تصادر من صلاحيات الجيش في الضفة الغربية

-اليوم وغدا إقرار قوانين درعي وسموتريتش لكي يتم الإعلان الرسمي لأداء القسم للحكومة بعد غد الخميس

-موظف كبير في الحاخامية الكبرى اعتدى جنسيا على ابنة تبلغ من العمر 14 عاما

-القاضي في المحكمة العليا سابقا اليكيم هعتسني: الظلام للجوييم (غير اليهود) في الوقت الذي ترتفع به اللاسامية في العالم الشعب اليهودي يمد يده للعنصرية

تايمز أوف اسرائيل:

.في مكالمة نادرة، رئيس الجيش الإسرائيلي يضغط على نتنياهو بشأن خطة لوضع أعضاء كنيست في قيادة وزارة الدفاع

.مسلحون فلسطينيون يطلقون النار على سيارة إسرائيلية وجنود في الضفة الغربية

* * *

عين على العدو الثلاثاء 27-12-2022

عين على العدو: نشرة يومية ترصد شؤون العدو من خلال متابعة المو اقف والتصريحات الرسمية إلى جانب أهم الآراء والتحليلات الصادرة.

ترجمة واعداد: شبكة الهدهد للشؤون الإسرائيلية

الشأن الفلسطيني:

- **المتحدث باسم جيش العدو** :قوات الجيش والشاباك وحرس الحدود اعتقلت خلال الليل 16 مطلوباً فلسطينياً من أنحاء الضفة الغربية، وصادرت أسلحة وذخيرة، كما تعرضت القوات لإطلاق نار في نابلس دون إصابات.

- **يديعوت أحرونوت** :في مثل هذا اليوم قبل 14 عاماً، بدأت عملية "الرصاص المصبوب" ضد قطاع غزة بهجوم واسع ومكثف لسلاح الجو، كانت أول عملية عسكرية واسعة النطاق هناك منذ تنفيذ خطة فك الارتباط وسيطرة حماس.

- **المتحدث باسم جيش العدو** :وقع قائد القيادة الوسطى، اليوم على أمر بمصادرة وهدم المنزل الذي يسكن فيه محمد الجعبري، الذي نفذ في 29 أكتوبر الماضي، عملية إطلاق نار قرب حاجز "أشموريت" في الخليل، قُتل فيها رونين حنانيا وأصيب آخرون.

- **إنقاذ بلا حدود** :أضرار في حافلة للمستوطنين بعد رشقها بـ 4 زجاجات حارقة على طريق غوش عتصيون-الخليل بالقرب من بيت أمر، لا إصابات.
–أضرار في حافلة للمستوطنين بعد رشقها بالحجارة في منطقة ترمسعيا شمال شرق رام الله.

- **القناة 13 العبرية** :سمح بالنشر: "جهاز الشاباك يحبط مخططاً لتنفيذ عمليات بعبوات ناسفة في الداخل بتوجيهات من لجان المقاومة وشهداء الأقصى من قطاع غزة."

الشأن الإقليمي والدولي:

- **قناة كان العبرية** :نائب الأمين العام لحزب الله نعيم قاسم: ما حصل مع قوات اليونيفيل في جنوب لبنان هو حادثة موضعية لا تبعية سياسية لها ولا هدف سياسيا منها.

- **معاريف** :الرئيس التركي رجب طيب أردوغان يقول إن بلاده اكتشفت 58 مليار متر مكعب من الغاز في البحر الأسود.

- **معاريف** :مجلس الأمن القومي بالبيت الأبيض يصدر بيانا رداً على التدريبات العسكرية المكثفة التي أجرتها الصين حول تايوان، قال فيها إنها كانت استفزازاً وزعزعة لاستقرار للمنطقة.

الشأن الداخلي:

- **المتحدث باسم جيش العدو** :مناورة عسكرية تبدأ صباح اليوم في المنطقة الشمالية بغلاف غزة ويتوقع أن تنتهي بعد ظهر الأربعاء بمشاركة كل القوات العسكرية العاملة في المنطقة، سيتخلل المناورة حركة نشطة للقوات والمركبات العسكرية وسيسمع انفجارات.

- **المتحدث باسم جيش العدو** :سيبدأ تدريب عسكري اليوم في الساعة 14:30-15:30 والساعة 18:00-19:00 في منطقة مدينة تل أبيب، سيتخلله إجراء عملية هبوط لمروحية عسكرية في مستشفى إيخيلوف.

- **يديعوت أحرونوت** :طلبت المحكمة العليا من بنيامين نتنياهو وإيتمار بن غفير الرد في غضون يومين على الالتماس المقدم ضد تعيين بن غفير كوزير للأمن القومي.

- **قناة كان العبرية** :تم تمرير قانون درعي-سموتريتش بالقراءة الثانية والثالثة، والآن سيتمكن رئيس شاس أرييه درعي من العمل كوزير في الحكومة المقبلة، وسيتم تعيين رئيس الصهيونية الدينية بتسلئيل سموتريتش وزيراً إضافياً في وزارة الجيش.

- **القناة 13 العبرية** :تمهيداً لتعيينه وزيراً للقضاء: قدم رئيس الكنيست المؤقت "ياريف ليفين" استقالته من المنصب صباح اليوم، بعد أن شغل المنصب لمدة أسبوعين فقط، استعداداً لأداء الحكومة لليمين الدستورية يوم الخميس المقبل، استقالته ستكون سارية بعد 48 ساعة ما لم يكن هناك تغيير في اللحظة الأخيرة.

- **قناة كان العبرية** :بعلم غانتس: نتنياهو تحدث مع رئيس الأركان كوخافي، ووفقاً لمصدر مطلع على الأمر، كان جوهر الأمر هو أن كوخافي كان قلقا بشأن نية إخضاع حرس الحدود في منطقة الضفة لوزير الأمن القومي، وعد رئيس الوزراء المكلف بضبط الوضع، وأوضح أنه يقدم الدعم الكامل للجيش الإسرائيلي وأن موقف الجيش سيتم الاستماع إليه قبل اتخاذ أي قرار.

- **معاريف** 1,197 :من الضباط الذين خدموا سابقاً في سلاح الجو بينهم دان حالوتس، وإيتان بن إلياهو، وأفيهو بن نون، وعاموس يادلين، وران كورين، ونمرود شيفر قدموا رسالة عاجلة إلى رئيسة المحكمة العليا، والمستشارة القانونية للحكومة، والمستشارة القانونية للكنيست، وطالبوا بوقف عملية "تدمير الديموقراطية" التي أصبحت في خطر، وقالوا: "أنتم خط الدفاع الأخير عنها، نتوقع منكم استخدام جميع الأدوات والقوانين الموجودة تحت تصرفكم، بلا خوف، افعلوا كل ما في وسعكم لوقف الكارثة التي تعصف بالبلاد."

- **قناة كان العبرية** :أعلن رئيس الكنيست "ياريف ليفين" أن التصويت على تشكيل الحكومة سيجرى صباح يوم الخميس.

- **معاريف** :رئيس حزب يهدوت هتوراة يتسحاق غولدكنوبف يبلغ بنيامين نتنياهو أنه سيتنازل عن عضويته في مجلس الوزراء السياسي والأمني المصغر "الكابينت."

- **مكورريشون** :التماس ضد تعيين إيتمار بن غفير وزير للأمن الوطني، الملتمسون ضد بن غفير يقولون إنه أفعاله وتصريحاته مثيرة للإخلال بالنظام العام.
- **القناة 12 العبرية** :إصابة 6 من عناصر "الشرطة الإسرائيلية" خلال مواجهات مع الجماهير خارج ملعب نتانيا، واعتقال 4 مشجعين.

عينة من الآراء على منصات التواصل:

- **بيني غانتس للحريديم"** :سوف تتأذى إسرائيل أكثر بسبب العنصرية والإكراه الذي تروجون له، وإن الإفلاس الديمقراطي والاجتماعي والأمني والاقتصادي الذي نشهده سوف يقضم قلب البلاد وكذلك يهوديتها."
- **بنيامين نتنياهو** :الاختبار الرئيسي للديمقراطية هو استعداد الجانب الخاسر لقبول نتائج الانتخابات، لكن لسوء الحظ، يواصل اليسار بقيادة لابيد التمرد والتحريض على خيار الشعب، بما في ذلك الدعوة اليوم إلى أحداث "مثل أحداث الكابيتول" ضد "الديمقراطية الإسرائيلية"، أناشد لابيد أن يتحلى بالمسؤولية وأن يقبل قرار الشعب حتى نصلح كل ما دمره.
- **يائير لابيد"** :بيبي، المعارضة لن تتلقى تعليمات منك، لقد اضطهدتم أبناء أعضاء الكنيست، وأرسلتم بلطجية مدفوعة الأجر لضرب نشطائنا، وتفعيل آلة السموم والتصويت ضد القوانين الضرورية لأمن إسرائيل – سنبذل قصارى جهدنا للإطاحة بالحكومة المجنونة التي تنشئها، أنت لم تنجح بعد في إلغاء ديمقراطيتنا وسنتدخل بأي طريقة قانونية نراها مناسبة."
- **يائير لابيد"** :حتى قبل تشكيلها، ستُذكر هذه الحكومة على أنها الأكثر فساداً على الإطلاق، رئيس حكومة في منتصف محاكمة على جرائم جنائية خطيرة، كما سيعين المجرم الذي جلس في السجن وأدين مرة أخرى وزيراً كبيراً مسؤولاً عن أموالكم، كما سيتم تعيين مجرم مدان بدعم منظمة إرهابية مسؤولاً عن الشرطة – كل صهيوني محترم يحب بلاده يجب أن يخجل من هذه الحكومة."
- **ميراف ميخائيلي تهاجم حكومة نتنياهو القادمة"** :انظروا إلى أنفسكم، أيها العنصريون، أنتم عار على الكنيست والصهيونية، أنتم تحملون اسم الصهيونية عبثا، تأخذونا إلى الرؤية العنصرية لسموتريتش تحت رعاية متهم جنائي يريد الهروب من العدالة، هذه الحكومة تروج للعنصرية."
- **متان كهانا"** :أُقر قانون درعي!! يا للعار."
- **زهافا غالؤون"** :يا لها من حكومة فاسدة."

* * *

مقالات

تايمز أوف إسرائيل: في مكالمة نادرة، رئيس الجيش الإسرائيلي يضغط على نتنياهو بشأن خطة لوضع أعضاء كنيست في قيادة وزارة الدفاع

اتفق قائد الجيش المنتهية ولايته أفيف كوخافي ورئيس الوزراء المقبل على تقديم التشريعات المرتبطة بالجيش فقط بعد أن "يعرض الجيش الإسرائيلي عواقب وأهمية" مثل هذه القوانين

بقلم إيمانويل فابيان

أعرب قائد الجيش الإسرائيلي المنتهية ولايته أفيف كوخافي عن قلقه لرئيس الوزراء الجديد بنيامين نتنياهو بشأن مطالب التحالف التي تمس السلطة العسكرية، بحسب ما أعلن الجيش الإسرائيلي يوم الإثنين.

وكانت المكالمة الهاتفية الأسبوع الماضي حالة نادرة للغاية لتدخل قائد عسكري مباشرة في السياسة، مما يؤكد على القلق الشديد في عدد من المؤسسات الإسرائيلية فيما يتعلق بالإصلاحات المخطط لها من قبل نتنياهو وشركائه في التحالف عند توليهم السلطة. وأكد الجيش الإسرائيلي إجراء المحادثات بعد تسريبات نشرتها وسائل الإعلام العبرية يوم الإثنين، والتي أفادت إن كوخافي بادر للمحادثة مع نتنياهو يوم الخميس.

ورداً على استفسار للتايمز أوف إسرائيل، قال ناطق بإسم الجيش إن المكالمة جاءت بعد "تقارير عن تشريعات محتملة تتعلق بالجيش الإسرائيلي." وأضاف متحدث عسكري في بيان لاحق: "خلال المحادثة، تم الاتفاق على أن القرارات المرتبطة بالجيش الإسرائيلي لن تُتخذ إلا بعد أن يعرض الجيش الإسرائيلي عواقب مثل هذه القرارات وأهميتها." وتضمنت المخاوف التي أثارها كوخافي في المكالمة بحسب ما ورد خطة لتعيين رئيس حزب "الصهيونية الدينية" بتسلئيل سموتريتش كوزير مستقل جديد داخل وزارة الدفاع للإشراف على مناطق الضفة الغربية التي تسيطر عليها إسرائيل بالكامل، والمعروفة باسم المنطقة C.

ومن المقرر أن يشكل حزب الليكود بزعامة نتنياهو حكومة مع الأحزاب المينية المتطرفة "عوتسما يهوديت"، "الصهيونية الدينية"، و"نوعام"، بالإضافة إلى شركائه اليهود المتشددين، "شاس" و"يهدوت هتوراة"، الذين حصلوا معًا على 64 مقعدًا في الكنيست المكون من 120 مقعدًا في انتخابات شهر نوفمبر.

وبموجب شروط مسودة اتفاقيات الائتلاف، فإن دور سموتريتش كوزير داخل وزارة الدفاع سيسمح له بتعيين الجنرالات الذين يقودون مكتب منسق الأنشطة الحكومية في المناطق، الذي يشرف على العديد من قضايا الاستيطان، والإدارة المدنية.

حاليًا، يتم تعيين اللواء المسؤول عن مكتب منسق الأنشطة الحكومية من قبل وزير الدفاع بناءً على توصية من رئيس أركان الجيش الإسرائيلي، ويتم تعيين العميد المشرف على الإدارة المدنية من قبل رئيس أركان الجيش الإسرائيلي.

وبحسب ما ورد، أثار كوخافي أيضا مسألة تولي زعيم "عوتسما يهوديت" اليميني المتطرف إيتمار بن غفير المخطط للسيطرة على شرطة حدود الضفة الغربية، كجزء من دوره الموسع الموعود كالوزير المسؤول عن الشرطة. الوحدة تابعة حاليا للجيش ووزارة الدفاع.

وبحسب ما ورد، أعرب قائد الجيش الإسرائيلي، الذي سيترك منصبه في 17 يناير، عن "قلقه العميق" بشأن مثل هذه الأنشطة التي تضر بالجيش. ونقلت أخبار القناة 12 عن كوخافي قوله: "التغييرات المتفق عليها تكسر التسلسل القيادي وتقوض سيادة جنرال القيادة المركزية العامة ومسؤولية الجيش الإسرائيلي في [الضفة الغربية]."

ويبدو أن كوخافي ونتنياهو لم يناقشا تقريراً يفيد بأن الحكومة القادمة تسعى لمنح الحاخامية الكبرى السيطرة على اختيار الحاخام الرئيسي للجيش الإسرائيلي، وإجباره على اتباع الأحكام الدينية للحاخامية. ولم يتم الإبلاغ عن هذه القضية على نطاق واسع إلا بعد إجراء مكالمة يوم الخميس.

وذكرت القناة أن وزير الدفاع بيني غانتس كان قد وافق على مكالمة كوخافي الاستثنائية مع نتنياهو. وقد نسبت وسائل إعلام عبرية التسريبات التي بدت منسقة حول المكالمة إلى مصدر مطلع على الأمر، دون تحديد ما إذا كان من الجيش أو شخص مقرب من نتنياهو.

ونفى الجيش الإسرائيلي أنه بادر إلى نشر المكالمة، وألقى باللوم على ما يبدو على مصدر سياسي، وقال إنه ليس المسؤول عن "الاقتباسات الكاذبة" المنسوبة إلى كوخافي. وأضاف الجيش: "يجب إبعاد الجيش الإسرائيلي عن الخطاب السياسي."

وأصدر مكتب نتنياهو ردا على التقارير قائلا إنه "لا يرد على [استفسارات] حول محادثات بين رئيس الوزراء المكلف وكبار مسؤولي الدفاع." ومن المقرر أن يقدم زعيم الليكود حكومته للموافقة عليها من قبل الكنيست يوم الخميس. لكن لم يتم بعد توقيع اتفاقات ائتلافية كاملة من قبل الأطراف، مع بقاء العديد من القضايا العالقة.

* * *

i24news: بعد المخاوف بالجيش الإسرائيلي: نتنياهو يجري محادثة "لتهدئة" رئيس هيئة الأركان كوخافي

جاء هذا بعد التغييرات التي اقرت في الاتفاقيات الائتلافية بين الليكود والصهيونية الدينية والحريديم

في ظل المخاوف بالجيش الإسرائيلي بعد التغييرات التي طالب بها رئيس حزب "الصهيونية الدينية" بتسلئيل سموتريش ورئيس حزب "عوتسماه يهوديت" ايتمار بن غافير بالاتفاقيات الائتلافية مع الليكود وأحزاب الحريديم، أجرى رئيس الحكومة المكلف بنيامين نتنياهو محادثة "لتهدئة" رئيس هيئة الأركان الإسرائيلية آفيف كوخافي .

من جانبه عبر كوخافي عن تحفظه من التغييرات التي طلبتها أحزاب الحريديم والصهيونية الدينية بالجيش الإسرائيلي وحول الغاء صلاحية تعيين رئيس هيئة الأركان للحاخام الرئيسي في الجيش الإسرائيلي، وأصر كوخافي على أنه يجب سماع الموقف المهني للجيش قبل اتخاذ اي قرار .

ويشار إلى أنه في الاتفاقيات الائتلافية اقر أن شرطة حرس الحدود في الضفة الغربية ستكون في مسؤولية وزارة الأمن القومي والتي سيكون مسؤول عنها الوزير المكلف بن غفير، بينما الإدارة المدنية، المسؤولة عن تنسيق عن أنشطة الحكومة الإسرائيلية في المناطق، ستخضع لسيطرة وزير المالية المكلف بتسلئيل سموتريش . كما عبر كوخافي أمام نتنياهو عن مخاوفه العميقة من المضايقات الأخيرة التي تعرض لها مسؤولين بالجيش الإسرائيلي من جانب نشطاء في كتلة نتنياهو، بطريقة قال إنها تضر بالجيش الإسرائيلي والذين يخدمون فيه. وفي تعقيب لمكتب نتنياهو على ما ورد هنا ذكر:"لا نتطرق لمحادثات بين رئيس الحكومة المكلف ومسؤولين في الجهاز الأمني ."

* * *

i24news: الكنيست توافق على تمرير قانوني درعي وسموتريتش تمهيدا لأداء الحكومة الجديدة اليمين الدستورية

وزير القضاء ساعر: "تم في اللحظة الأخيرة إجراء تصحيح يقضي بسريان القانون اعتبارا من تاريخ قبوله وليس من موعد نشره في السجلات الرسمية بناءً على تكهنات لا أساس لها

صادقت الكنيست بكامل هيئتها في القراءة الثانية والثالثة على مشروع القانون الأساسي: الحكومة، التعديل رقم 11، من قبل أعضاء الكنيست سمحا روتمان، موشيه أربيل ونيسيم فاتوري. نظرًا لأنه تعديل لقانون الأساس، فإنه يتطلب أغلبية خاصة من 61 عضوًا في الكنيست، وفي القراءة الثالثة، أيد الاقتراح 63 عضوًا

في الكنيست مقابل 55 معارضًا له . وشمل اقتراح القانون أن يرتهن تقييد الأهلية لتعيين أي شخص وزيرا بسبب إدانته بجريمة، بصدور حكم بالسجن النافذ. كما سيجيز القانون للحكومة وفق الاقتراح، لكن بموافقة الكنيست، تعيين وزير إضافي آخر في نفس الوزارة، وفي نفس الوقت. من المفترض أن يكون الوزير "الإضافي" هو الوزير المسؤول عن مجالات النشاط المنوطة به، لكنه سيكون خاضعا لسلطة الوزير المسؤول. وسيتم العمل بالقانون بعد الانتهاء من الموافقة عليه من قبل الكنيست، قبل تسجيله في سجل النشرات الرسمية للحكومة.

وقال عضو النيست أربيل مدافعا عن اقتراحه: "الحق في التصويت والترشح للانتخابات حق أساسي في نظامنا الدستوري. هذا الحق يجب ان ينعكس أيضًا في تعيين عضو الحكومة وتأكيد تعيينه بأغلبية الأصوات في الكنيست بكامل هيئتها، ومن أجل تنفيذ إرادة الشعب واختيارات الجمهور على أحسن وجه، الذي عبر عن إيمانه بهذا التعيين، لا سيما وأنه تم ترشيحه لاختيار الجمهور على الرغم من عقوبة السجن مع وقف التنفيذ المفروضة عليه، فإنه من غير المناسب عرقلة الغاية بسبب الغموض في صياغة القانون."

يذكر أن درعي واجه عقبة قانونية تبعده عن استلام مناصب وزارية على خلفية إدانته بجرائم التهرب الضريبي دعته إلى التنازل عن عضويته في الكنيست السابقة.

ومن جانبه قال رئيس اللجنة الخاصة التي أعدت مشاريع القوانين للمناقشة في الجلسة العامة، عضو الكنيست شلومو كارعي (الليكود) إن "الحكومة الجديدة سوف تحضر فجر يوم جديد للجمهور في إسرائيل. أما وزير القضاء المنتهية ولايته عضو الكنيست جدعون ساعر (معسكر الدولة) فقد قال نيابة عن الحكومة: "هنالك بضعة أسئلة يجب طرحها حول القانون أولها هل من الصواب سنه وتجاهل البعد الشخصي وإقرار التطبيق الفوري ومن جميع العيوب. هل من الصواب أن تشرع الكنيست قانونا بموضوع مسألة وصمة العار، وأن تخفض بمبادرة منها سقف العضوية في الحكومة. وذلك بغض النظر عن السياق المحدد، فإنه من الواضح سبب تصويتنا على القانون عشية تشكيل الحكومة. وأضاف "السؤال الثاني هو مسألة التطبيق الفوري، الذي يبرز بشكل خاص عنصر التشريع الشخصي. وكانت المشورة القانونية للحكومة واللجنة، قد دعت إلى تطبيق القانون بنظرة استشرافية، (ما بعد) الكنيست الـ26. لكن الكلمات سقطت على آذان صماء، بل أكثر من ذلك فقد تم في اللحظة الأخيرة إجراء تصحيح يقضي بسريان القانون اعتبارا من تاريخ قبوله وليس من موعد نشره في السجلات الرسمية كما يقتضي القانون، بناءً على تكهنات لا أساس لها."

وكانت الكنيست صادقت بكامل هيئتها مساء أمس الإثنين، على تجزئة مشروع القانون الذي يمنح صلاحيات لوزير الأمن القومي المرتقب ايتمار بن غفير، وذلك بناء على توصية المستشارة القضائية للكنيست وبعد موافقة بن غفير نفسه، وبذلك سيتم تأجيل الحسم بتبعية مفوض الشرطة للوزير وأيضا البند المرتبط بالفترة الزمنية لمعالجة الملفات القضائية إلى ما بعد إقامة الحكومة .

يشار إلى أن رئيس الوزراء الإسرائيلي المكلف بنيامين نتنياهو، سيقدم حكومته الجديدة إلى الكنيست يوم الخميس المقبل، بحسب جدول البرلمان الإسرائيلي الذي نشر أمس الإثنين. ووفقا للتقارير، ستشمل الجلسة تصويتا لرئيس جديد للبرلمان، حيث من المتوقع أن يستقيل رئيس الكنيست الحالي ياريف ليفين، ليعمل وزيرًا للعدل، وتبقى أمام نتنياهو مهلة حتى 2 يناير / كانون الثاني لأداء القسم مع ائتلافه المكون من الأحزاب اليمينية المتشددة، برئاسة الليكود. وتشير التقارير إلى أن الاتفاقات الائتلافية لم يتم التوقيع عليها بالكامل بعد ، ومن المتوقع أن يتم التوقيع عليها قبل 24 ساعة تقريبًا من تنصيب الحكومة.

* * *

i24NEWS: خاص/ ابنة الجاسوس إيلي كوهين لـ i24NEWS: أتوجه للإمارات بمساعدتنا في استعادة رفات والدي من سوريا

في المقابلة توجهت صوفي كوهين الى دولة الامارات وطالبت بالمساعدة لاستعادة جثمان والدها المحتجزة

وجهت صوفي بن دور – ابنة الجاسوس الإسرائيلي في سوريا إيلي كوهين، خلال مقابلة خاصة لقناة i24NEWS رسالة لدولة الإمارات وسفيرها في إسرائيل، طالبت التوسط لدى الرئيس السوري بشار الأسد بتسريح رفات والدها المحتجزة منذ إعدامه في سوريا عام 1965 بعد فضح أمر نشاطه لصالح الموساد .
وقالت ابنة الجاسوس كوهين: "روسيا الأن في حالة عزلة كبيرة في العالم،وفي العالم الغربي. امل وأطلب عن طريق قناتكم وفي هذه المقابلة من الإماراتيين الذين لديهم دور كبير في إسرائيل والمجتمع الدولي أن يساعدوننا على الوساطة وعلى أن نصل لتفاهمات مع السوريين من أجل اعادة جثمان والدي ."

وتابعت: "أعتقد أن هذه فكرة ممتازة، لم أفكر بها لوحدي، لكن أعتقد أن هذه وسيلة ممتازة، التوجه من خلال قناة عربية (بإشارة للإمارات) وأعتقد أنه يمكن أن نحصل على إجابات أفضل وإن كان هناك محفز يمكن تنفيذ ذلك في الواقع وأن نتوجه بشكل رسمي للسفير الإماراتي في البلاد"، كما أشارت .

ويذكر أن الرئيس الروسي فلاديمير بوتين لطالما لعب دور الوساطة بين سوريا وإسرائيل في ملف استرجاع رفات كوهين . ودشنت إسرائيل، مؤخرًا، متحفًا في مدينة هرتسليا شمال تل أبيب لتخليد ذكرى الجاسوس الإسرائيلي إيلي كوهين .

وتجدر الإشارة إلى أن علاقة عائلة كوهين والسلطات الإسرائيلية شهدت توترًا لفترة طويلة، وسط تراشق وتبادل تهم حول خلفية القبض على كوهين وكشف أمره في سوريا . ويشار إلى أن الرئيس السوري بشار الأسد قام في شهر آذار/مارس من هذا العام في زيارة الى دولة الإمارات العربية، واعتبرت أول زيارة الى دولة عربية منذ اندلاع الحرب الأهلية قبل 11 عاما، اجتمع خلالها مع عدد من القادة المؤثرين، ومثلت الزيارة تحسنا في علاقات سوريا مع جيرانها العرب .

* * *

i24NEWS: يائير لبيد:"السياسات التي يطرحها أعضاء الحكومة الجديدة تشكل نهبا للقيم الديمقراطية"

لبيد:"الأمر لن يتوقف أبدًا. لم يكن هناك مطلقًا - في أي مكان في العالم، في أي وقت في التاريخ - تطرف ديني وقومي يقول، يومًا ما وبمبادرة منه"

قال رئيس الوزراء الإسرائيلي المنتهية ولايته يائير لابيد،لبيد في بداية اجتماع لحزبه "يش عتيد" في الكنيست، أمس الاثنين، إن "السياسات التي يطرحها أعضاء الحكومة المقبلة تشكل نهبًا للقيم الديمقراطية"وتابع"إذا كان أي شخص يعتقد أن الأمر سينتهي بتشكيل الحكومة، فهو مخطئ تماما ." وندد لبيد بطلب ائتلاف تقدم به أعضاء الكنيست من حزب"الصهيونية الدينية"، أمس الأحد، من شأنه أن يسمح لأصحاب الأعمال وحتى الأطباء برفض خدمة إذا كانت تتعارض مع حساسيتهم الدينية، على الرغم من أن نتنياهو اضطر إلى التوضيح مرتين أنه لا يدعم الاقتراح.وأشار لبيد إلى أن "الأمر لن يتوقف أبدًا. لم يكن هناك مطلقًا - في أي مكان في العالم، في أي وقت في التاريخ - تطرف ديني وقومي يقول، يومًا ما وبمبادرة منه، 'لا بأس، هذا يكفي بالنسبة لي، أنا أستقيل"، وأفاد لبيد أن "هذا الهجوم لن يتوقف من تلقاء نفسه. لن يقعوا فجأة في حب الديمقراطية. لن يروا النور ويتوصلوا إلى نتيجة مفادها أنهم يؤمنون بالقيم الليبرالية لإعلان استقلال إسرائيل". واصلت. واضاف "هذه ليست حكومة" حق كامل "انها حكومة جنون." وكان أعرب لبيد قد أعرب، الخميس البمنصرم، عن "قلقه العميق" على مستقبل المجتمع الإسرائيلي خلال كلمة ألقاها في مقر حزبه "يش عتيد" في تل أبيب.

وكان الكنيست الإسرائيلي قد كشف عن جدول أعماله ، مشيرا إلى أن رئيس الوزراء الإسرائيلي الجديد بنيامين نتنياهو، سيقدم حكومته الجديدة إلى الكنيست يوم الخميس الوشيك، ووفقا للتقارير، ستشمل الجلسة تصويتا لرئيس جديد للبرلمان، حيث من المتوقع أن يستقيل رئيس الكنيست الحالي ياريف ليفين، من أجل العمل كوزير للعدل، وأمام نتنياهو حتى 2 يناير / كانون الثاني لأداء القسم في ائتلافه بقيادة الليكود من الأحزاب اليمينية المتشددة. وتشير التقارير إلى أن الاتفاقات الائتلافية لم يتم التوقيع عليها بالكامل بعد، ومن المتوقع أن يتم التوقيع عليها قبل 24 ساعة تقريبًا من تنصيب الحكومة .

* * *

i24NEWS: إلتماس إلى المحكمة العليا ضد قانون درعي سموتريتش: "انحطاط وفساد أخلاقي"

بيني غانتس منددا بالتعديل: "ليس المقصود اضطرابا داخليا محصورا بالجهاز الأمني و إنما ما من شأنه أن يترك تأثيرا على حياتنا والتسبب بتدهور أمني"

تقدمت الحركة من أجل جودة الحكم بالتماس إلى المحكمة العليا في إسرائيل، ضد التغييرات التي تمت الموافقة عليها فجر اليوم الثلاثاء في القانون الأساسي: الحكومة، التي تسمح لرئيس حزب شاس أرييه درعي بالعمل كوزير رغم إدانته جنائياً . وجاء في الالتماس "تم إجراء التعديل من خلال إساءة استخدام السلطة التأسيسية وهو ما يوقع الضرر بالنزاهة الأخلاقية على خلفية الاعتبارات الشخصية المحظورة قانونيا.
وأضاف المحامي إليعاد شراغا رئيس الحركة من أجل جودة الحكومة أن "هذا مستوى متدن وجنون وفساد أخلاقي. استيقظنا على يوم مظلم، تصرف من خلاله أعضاء الائتلاف المقبل كاللصوص في عتمة الليل."

وفي الأثناء، قالت رئيسة المحكمة العليا إنها ستنظر في الالتماسات ضد عضو الكنيست أرييه درعي بلجنة موسعة من 11 قاضياً في 5 كانون الثاني الوشيك. وأبدى وزير الأمن المنتهية ولايته بيني غانتس امتعاضه من ذلك القانون وقال"سنواجه واقعا صعبا يتداعى فيه التسلسل القيادي وتتضرر قدرة أداء جهازنا الأمني".
وأضاف "ليس المقصود اضطرابا داخليا محصورا بالجهاز الأمني وإنما ما من شأنه أن يترك تأثيرا على حياتنا ويتسبب بتدهور أمني. أنا أعتقد ان التصعيد أمر متوقع تماماً للحدوث. ستراق الدماء ومن المؤسف أننا لا نلاحظ ذلك، والخسارة الأمر هي أن نضطر لدفع الثمن."

علق عضو الكنيست فلاديمير بلياك (يش عتيد) على إقرار قانون درعي سموتريتش في مقابلة مع راديو Ynet ، قائلاً إن ذلك "عار على الكنيست الـ25. وهذه إساءة خطيرة لقيم دولة إسرائيل ومعاييرها الأخلاقية. فجزء

كبير من ناخبي الليكود لا يؤيدون التحركات الخطيرة التي يعتمدها الائتلاف الناشئ". وأضاف "نحن نمثل جمهورا كبيرا وسنقوم بكل ما هو ضروري لتقصير عمر هذه الحكومة الخطيرة."

* * *

i24news: تزايد المخاوف بإسرائيل من زيادة المقاطعة الاقتصادية على خلفية القوانين التي تنوي الحكومة تشريعها

وعلى ضوء ذلك اقيم طاقم وزاري لمواجهة خروج مستثمرين أجانب من إسرائيل ولدعم الشركات الاسرائيلية

تتزايد المخاوف في إسرائيل من زيادة المقاطعة الاقتصادية على خلفية مشاريع القوانين التي تنوي الحكومة الإسرائيلية القادمة دفعها، وأفادت هيئة البث الرسمية "كان" أنه على ضوء ذلك، سيقوم طاقم وزاري خاص تابع لعدة وزارات في محاولة منع خروج شركات وهيئات أجنبية من الاستثمار في إسرائيل .

الطاقم، بمشاركة وزارات الخارجية، القضاء، والمالية، كما سيهتم رئيس الحكومة بمساعدة الشركات الإسرائيلية بالعثور على مستثمرين ومصادر تمويل بديلة للجهات التي ستتوقف عن الاستثمار في إسرائيل . وقال مسؤولون مشاركون في عمل الطاقم لـ"كان" أن حركة المقاطعة لم تنشأ مع الحكومة القادمة ، لكن هذه المشاريع القانونيةيمكنها أن تكون الكتلة الحرجة التي ستمنح المستثمرين الأجانب دفعة للخروج من إسرائيل .

وعلى صعيد متصل اعلنت عدة شركات اسرائيلية انها لن توافق على مشروع قانون في إطار الاتفاقيات الائتلافية يتيح "التمييز على خلفية المعتقد الديني والتصريحات" والذي بادرت اليه النائبتين اوريت ستروك وسمحا روتمان، واثار ضجة كبيرة في إسرائيل واعلنت عدة شركات أنها لن تتعاون معه .

* * *

إسرائيل اليوم: خوف من اجتياز الحافة: الاستراتيجية الحالية تجاه ايران خطيرة

بقلم اللواء احتياط تمير هايمن

ترجمة: مركز أطلس للدراسات الإسرائيلية

تقف اسرائيل، ايران والعالم الغربي الان في مفترق طرق سيقرر اذا كانت اسرائيل ستصبح دولة نووية.في الاسبوع الماضي وصفتُ من على هذه الصفحات الاتفاق النووي الحالي كميت يسير. وهو لا يزال ميت يسير، ولم يدفن نهائيا، كونه من ناحية دول اوروبا لا يزال موجودا، وذلك رغم أن الولايات المتحدة لم تعد جزءا من الاتفاق بعد أن انسحب الرئيس ترامب منه، ومع أن ايران تشذ عن قيود الاتفاق النووي. تقدير الاستخبارات السنوي في شعبة الاستخبارات الاستراتيجية "امان" والتي كشفت عنه النقاب "اسرائيل اليوم" هذا الاسبوع، يكشف قلقا عميقا في ضوء التقديم في البرنامج النووي الايراني – وعن حق. ايرن هي دولة حافة عمليا، ولا توجد آلية تقيدها من أن تصبح دولة نووية. غياب العمل هو الخيار الاستراتيجي الاسوأ من بين كل البدائل.

الخيار العسكري

البدائل غير جيدة. توجد ثلاثة طرق ممكنة لوقف البرنامج النووي الايراني. الاول هو ان يكون بوسع ايران ان تختار هجر البرنامج النووي في ضوء ضغط اقتصادي وخوف من هجوم عسكري. هذه الامكانية غير معقولة، كون ايران على وعي بالخطر التاريخي الذي في التخلي طوعا عن السلاح – سواء الحالة الليبية أم الحالة الاوكرانية تثبتان الخطر الشديد الكامن في مثل هذا القرار من ناحيتهم.

الامكانية الثانية هي هجوم عسكري على ايران. الهجوم العسكري هو ممكن، ومعقول ان يكون ناجحا، لكن من شأنه ان يتصاعد الى حرب اقليمية، ويحتمل أن ينقل الهجوم ايران من استراتيجية حافة نووية الى استراتيجية ردع نووية، بمعنى – سيتسبب فقط بتسريع البرنامج النووي الايراني.

الامكانية الثالثة هي محاولة الوصول الى اتفاق نووي جديد بعد دفن الاتفاق الحالي. اتفاق يضع حدودا ورقابة على ايران بشكل يمنع البرنامج النووي العسكري، مقابل رفع العقوبات.

يطرح السؤال ما هي المنفعة والاحتمالية لاتفاق نووي جديد. بمعنى ما هو معنى مثل هذا الاتفاق في منظور المصلحة الامنية الاسرائيلية. وهذا، بالطبع، على افتراض انه سيكون ممكنا الوصول الى كسر الاتفاق الحالي وعلى افتراض أنه سيكون ممكنا الضغط على ايران بقبول اتفاق آخر.

النقيصة الكبرى لمثل هذا الاتفاق هي اعطاء شرعية لحكم آيات الله وتعزيز اقتصادي للنظام مما من شأنه ان يساعده على أن يتصدى بشكل افضل للتحديات الداخلية. هذه الشرعية، في سياق الحرب في اوكرانيا، ستعتبر ايضا كابداء ضعف من الغرب، ومعقول ان تتعارض والمصلحة الامريكية في هذا السياق.

الوضع الحالي جيد لايران

الميزة الكبرى لاتفاق من هذا النوع – بمعنى اتفاق بلا موعد نفاد مثل الحالي – والذي يتضمن عموم عناصر القدرة النووية (التخصيب، جهاز التفجير، والصاروخ الناقل)، هي أن ايران لن تصل الى قدرة نووية، والشرق الاوسط لن يدخل في سباق تسلح نووي، ولن يستأنف التهديد الوجودي المحتمل على دولة اسرائيل. يخيل أنه رغم البدائل السيئة، في منظور الامن القومي الاسرائيلي فان منع السلاح النووي عن ايران هو اهم من تعزيز النظام. لكن المشكلة المركزية لاسرائيل ليست هذه. فامكانية اتفاق طويل ومحسن هزيلة. والامر المقلق للغاية هو انه يحتمل الا يكون زعيم ايران معني على الاطلاق باتفاق نووي. يحتمل أن يكون الوضع الحالي افضل من ناحيته – وضع تكون فيه ايران قريبة من بث قدرة نووية تستند الى الغموض، ولا تحتاج الى رحمة الغرب كي تبقي اقتصادها على قيد الحياة. كما أنها تحظى باسناد من قوة عظمى هي روسيا مما يضمن مردودات هائلة في مجال القدرات العسكرية الايرانية، واسنادا روسيا في الاطر الدولية.

اذا كان هذا هو الوضع، يطرح السؤال كيف سيكون ممكنا تغيير المسار الحالي وتشديد الضغط على ايران؟ كل بديل افضل من ذاك الذي يتحقق امام ناظرينا. ويجدر بنا أن نفحص بنقدية الاستراتيجية التي ادت بنا الى هذا الوضع الاشكالي.

* * *

هآرتس: اهمية الاتفاق النووي بالنسبة لايران تزداد ازاء الضغوط عليها من الدول الغربية ومن الحليفة الصين ومن الانتقاد الداخلي

بقلم تسفي برئيل

هل ماتت المفاوضات حول الاتفاق النووي؟. هكذا سئل في يوم الخميس الماضي روبرت مالي في مقابلة مع راديو "باردا"، الفرع الفارسي للوكالة الامريكية للاعلام الدولي. "ليس من مهمتي كتابة تأبين، بل الدفاع عن مصالح الولايات المتحدة والدفع بها قدما"، اجاب. "نحن ما زلنا نؤمن بالدبلوماسية ولا يهم ما حدث في الاشهر الاخيرة. نحن ما زلنا نؤمن بأن افضل طريقة لمنع ايران من الحصول على السلاح النووي هي التوقيع على

الاتفاق. نحن على استعداد لمواصلة السير في المسار الدبلوماسي". يبدو أنه حتى الآن هذا هو الجواب الرسمي على التقرير الذي نسب للرئيس الامريكي جو بايدن القول بأن "المفاوضات ماتت، لكننا لن نعلن عن ذلك." الى أي درجة المفاوضات ماتت حقا؟. ربما يمكن المعرفة عن ذلك من اقوال وزير خارجية ايران، حسين أمير عبد اللهيان، الذي التقى مع وزير خارجية الاتحاد الاوروبي جوزيف بورل، على هامش القمة العربية من اجل العراق التي عقدت في الاردن في الاسبوع الماضي. "أنا تحدثت مع بورل واتفقنا على اتخاذ الخطوات النهائية الضرورية للاتفاق. النافذة مفتوحة ولكن ليس الى الأبد". من غير الواضح ما هي "الخطوات النهائية" التي قصدها. ولكن في يوم الخميس قال بأنه فهم أن "الطرف الثاني (الولايات المتحدة بالطبع) مستعد للقيام بالخطوة الاخيرة الضرورية من اجل التوصل الى اتفاق". ولكن في شهر ايلول اوضح وزير الخارجية الامريكي، انطوني بلنكن، بأن المفاوضات وصلت الى طريق مسدود وأن الولايات المتحدة لا ترى الآن أي احتمالية للتوقيع في القريب على الاتفاق.

مع ذلك، ايران استمرت في الحوار مع الوكالة الدولية للطاقة النووية، وفي يوم الاحد الماضي جاء وفد من الوكالة الى طهران لمناقشة وسائل الرقابة وفحص المنشآت التي توجد فيها بقايا يورانيوم مخصب والتي لم تبلغ ايران عنها. بالنسبة للدول الغربية فان فحص هذه المنشآت والحصول على معلومات مفصلة عنها هي شروط اساسية لاستئناف المفاوضات. ايران قالت إنها اعطت جميع المعلومات المطلوبة منها، وحقيقة أنه وجد في المنشآت بقايا يورانيوم لا تعني بأن هذه المنشآت كانت نووية. حتى الآن رفضت الوكالة الدولية للطاقة النووية ادعاءات ايران وصممت بتشدد على طلب الحصول على المعلومات.

هل تغير أي شيء في موقف ايران؟ التقدير هو أن زيارة الوفد حققت تقدم، حيث يتوقع اجراء زيارة اخرى في شهر كانون الثاني القادم. وعندها سيترأسها المدير العام للوكالة الدولية للطاقة النووية، رفائيل غروسي. يمكن التقدير بأن رئيس الوكالة الدولية للطاقة النووية لم يكن ليخطط لزيارة في ايران لو أنه ادرك بأن المفاوضات لا جدوى منها وأن الولايات المتحدة قررت التخلي عنها نهائيا.

في القمة التي عقدت في الاردن شارك ايضا وزير خارجية السعودية، فيصل بن فرحان، والتقى مع نظيره الايراني. "نظيري السعودي وعد بأن دولته تريد مواصلة الحوار مع ايران"، غرد عبد اللهبان في تويتر. السعودية لم ترد، لكن الموضوع الخاص في التغريدة هو أنها جاءت بعد ثلاثة اشهر على الانتقاد وعلى الهجوم الايراني على السعودية، بذريعة أنها هي والولايات المتحدة واسرائيل تغذي وتشجع المظاهرات الكبيرة في ايران، التي بدأت بعد قتل مهاسا اميني على يد شرطة الآداب في 22 ايلول. بعد ذلك اتسعت المظاهرات والمواجهات اصبحت عنيفة اكثر، وقتل فيها اكثر من 300 شخص، و18 ألف شخص تم اعتقالهم، البعض منهم

ينتظرون المحاكمة وآخرون حكموا وواحد تم اعدامه.

قبل المظاهرات كانت لايران والسعودية خمس جولات محادثات كان هدفها هو استئناف العلاقات الدبلوماسية بين الدولتين، وهي علاقات قطعت في 2016. رئيس حكومة العراق، محمد السوداني، كلف نفسه عناء ترتيب جولة اخرى كهذه، حتى أنه اعلن في الاسبوع الماضي بأنه ينوي التوصل الى مصالحة بين مصر وايران ايضا. توجد لايران والسعودية مصالح مشتركة مهمة، مثل انهاء الحرب في اليمن وانهاء الازمة السياسية في لبنان، التي تمنع احتمالات النجاة من الانهيار الاقتصادي الذي اوصله الى الافلاس. ولكن فوق ذلك تيران تقلق من تغير توجه الصين، الامر الذي ربما يتركها بدون حليفها الرئيسي. وقد اقلقت ايران بشكل خاص الزيارة الرسمية لرئيس الصين قبل نحو اسبوعين في السعودية وانضمامه للبيان المشترك لدول الخليج. في هذا البيان أكد الموقعون عليه على الحاجة الى حوار حول نشاطات "ايران في المنطقة التي تقوض الاستقرار... ودعم ايران لمنظمات طائفية تعمل في الارهاب". اضافة الى نشر الصواريخ البالستية والمسيرات.

خبير في ايران في شؤون الصين، هو أبو الفضل حودائي، حذر في مقابلة مع الموقع الايراني المقرب من الاصلاحيين "خبر أون لاين" من أن "دول المنطقة ستملأ بسرعة مكان ايران (في العلاقات مع الصين). يجب على ايران الآن أن تقيم هيئة خاصة من اجل ادارة علاقاتها مع الصين."

من الواضح لايران بأنه رغم حجم التجارة والصداقة مع الصين إلا أن تطبيق الاتفاق الاستراتيجي بين الدولتين، الذي يضمن استثمارات للصين بمئات مليارات الدولارات خلال 25 سنة، مرتبط برفع العقوبات. أي استئناف الاتفاق النووي. الضغطوط الخارجية هذه يضاف ايضا الانتقاد الداخلي حول اداء حكومة الرئيس ابراهيم رئيسي. حتى الاسبوع الماضي لم يعرض رئيسي على البرلمان ميزانية السنة القادمة. وحتى الآن غير معروف ماذا سيكون حجمها. على هذه الخلفية فان اهمية الاتفاق النووي فقط تزداد من ناحية ايران.

* * *

إسرائيل اليوم: توصية "أمان": اتفاق نووي بمبادرة إسرائيلية

بقلم يوآف ليمور

ترجمة: عبد الكريم أبو ربيع . أطلس للدراسات

قسم الاستخبارات في الجيش الإسرائيلي يقول إن على إسرائيل أن تقدم صفقة نووية جديدة مع إيران، تحل محل الصفقة السابقة التي انهارت. في إسرائيل يتابعون في الأشهر الأخيرة، بقلق متزايد، التقدم في برنامج إيران النووي، الهيئات الاستخباراتية في الغرب متوافقة على الرأي القائل بأن إيران تعيش الآن وضعًا بإمكانها

أن تنتقل على الفور إلى تخصيب اليورانيوم إلى المستوى العسكري عند 90% والوصول خلال أسابيع قليلة إلى كمية اليورانيوم الكافية للقنبلة النووية.

رغم أن خطوات أخرى متعلقة بإنتاج القنبلة وبسلامتها ستطول سنتين بعد، لكن إيران تستطيع أن تتموضع الآن - إذا ما قررت ذلك - كدولةٍ تقف على الحافة النووية، تمتلك القدرة والمعرفة اللتان لا يُمكن سلبهما منها.

الصفقة "الأقل شرًا"

الخوف من نمط تجميع اليورانيوم المخصب على مستوى عالي، ومن الكمية المجمعة، كان في صميم رغبة إدارة بايدن بالعودة إلى صفقة النووي الأساسية، تلك التي انسحبت منها إدارة ترامب في 2018. الأمريكيون تعهدوا بداية أن الاتفاق الجديد الذي سيحققونه سيكون أطول وأقوى، لكنهم تراجعوا فيما بعد عن هذا المطلب ووافقوا على العودة إلى الاتفاق السابق.

من وضع العراقيل، وفي الحقيقة نسف العودة إلى الاتفاق كان إيران بشكل خاص، التي أصرت على عدم التعاون مع مطلب الوكالة الدولية للطاقة النووية بالرد في قضية "الملفات المفتوحة"، التي تتناول النشاطات النووية التي جرت في المواقع الثلاثة في منطقة طهران والتي لم يُعطَ بشأنها تفسير.

الجهات المهنية في إسرائيل كانت منقسمة في رأيها بخصوص العودة للاتفاق الرئيسي؛ في "الموساد" المسؤول عن الملف الإيراني، عارضوا ذلك بشدة، بالزعم بأن الاتفاق سيكون مُمكنًا فقط في حال أنه سيبعد بالفعل إيران عن النووي لفترة طويلة ومتواصلة، ويتضمن بنودًا أخرى مثل منع تعزيز قوة "الإرهاب" ووقفه. على النقيض، في "أمان" قالوا إن الاتفاق السابق هو بمثابة الصفقة الأقل شرًا، وإمكانية مراقبة إيران دون اتفاق هي إمكانية محدودة للغاية، وفي الحقيقة فإنها ستكون حرة في الانطلاق نحو النووي في أي وقت تقرر فيه ذلك.

الاتفاق لم ينفذ

المستوى السياسي، بداية برئاسة نفتالي بينت، وبعدها برئاسة يائير لبيد، دعم موقف "الموساد"؛ لكن الجدل الإسرائيلي الداخلي كان إلى حد كبير عقيمًا: الولايات المتحدة وإيران لم تتوصلا إلى اتفاق، بل لقد تم الكشف في الاسبوع الماضي عن تسجيل للرئيس بايدن يقول فيه إن الاتفاق مات، رغم ان الشركاء الآخرين (الصين، بريطانيا، فرنسا وألمانيا) لم ينسحبوا من الاتفاق، ومن دون انسحابهم فإنه ما يزال قائمًا رسميًا.

هذا الواقع الذي فيه الاتفاق قائم لكنه لم ينفذ عمليًا، يقلق إسرائيل إلى حد كبير. إيران رغم أنها انتظرت حوالي عام منذ انسحاب الولايات المتحدة من الاتفاق النووي وإلى أن بدأت تخترق هي تعهداتها في الاتفاق، لكن منذ اللحظة التي فعلت فيها ذلك فقد سجلت تقدمًا ملحوظًا في مستوى اليورانيوم الذي خصبته، سواء بأجهزة الطرد المركزي المتطورة التي أصلحتها أو بتشغيلها في الموقع تحت الأرضي الذي نحت في غابة جبلية في بوردو ليكون محصنًا في وجه الهجمات.

هذا القلق الإسرائيلي ترجم جزئيًا في تسريع الجهوزية العسكرية لإمكانية القيام بهجوم في إيران، في إطار ذلك أعد في الجيش الإسرائيلي لثلاثة احتمالات للعمل، لكن امكانية أن تتخذها إسرائيل قليلة لعدة أسباب؛ بدءًا بفرص النجاح، ومرورًا بالخوف من أن ترمم إيران قدرتها خلال وقت قصير، بل وتحظى بتشجيع دولي لفعل ذلك، ووصولًا إلى التقديرات بأن الهجوم في إيران سيقود إلى حرب اقليمية واسعة النطاق (بما في ذلك أمام حزب الله وأمام التنظيمات الفلسطينية في غزة).

لذلك، تتصاعد في الوقت الحالي في إسرائيل الأصوات القائلة بأنه آن الأوان لتقديم صفقة نووية جديدة، والمقصود هو بلورة تحالف دولي يتوصل إلى اتفاق تكون صياغته "المزيد يقابله المزيد": كلما تنازلت إيران - طوال مدة الاتفاق، في المواد والعلم اللذان حصلتهما ووافقت على التنازل عنها في إطار هذا الاتفاق، وكذلك في المجالات الأخرى - فإنها ستحصل على تسهيلات في العقوبات الدولية المفروضة عليها.

في "أمان" يقولون إن إدارة بايدن (وكذلك الدول الأوروبية) ستكون شريكة في مثل هذه الفكرة أيضًا بسبب تعهدها بعدم السماح لإيران بالتسلح بالقنبلة النووية، وكذلك بسبب رغبتها في إزالة هذا الموضوع من جدول الأعمال الأمريكي والدولي. المشكلة الرئيسية يُتوقع أن تكون انعدام الثقة العميق بين طهران وواشنطن، الإيرانيون لا يعتمدون على الأمريكيين ولا يصدقونهم، ويخشون من أنه إذا ما صعد إلى سدة الحكم إدارة جديدة في 2024، فإنها ربما تنسحب ثانية من الاتفاق كما فعلت إدارة ترامب.

قلق إيراني آخر طُرح أيضًا خلال الجهود الاخيرة لتجديد المفاوضات حول الاتفاق النووي القديم، يكمُن في المظاهرات الجارية في إيران منذ حوالي ثلاثة أشهر. إيران أبدت تخوفها في المحادثات من أن يرفع الأمريكيون العقوبات في القضية النووية، ولكن يفرضوها مجددًا بحجة حقوق الانسان.

الغرب ليس لديه حلًا جاهزًا

يقولون في إسرائيل إنه في غياب الاتفاق تقف إيران في وضع خطير، ليس لدى الغرب بشأنه حلًا جاهزًا. تشير "أمان" إلى أن الحرب في أوكرانيا "طبعت" (جعلته عاديًا) الخطاب في الموضوع النووي، وشحذت بشكل خاص الرسالة القائلة بأن ليس بالإمكان التغلب على الدول التي تمتلك سلاحًا نوويًا. إيران رغم أنها تمتنع في المرحلة الحالية من تحويل هذه الدروس إلى خطة عملية، لكن من شأنها ان تفعل ذلك إذا ما تم الضغط عليها أو شعرت بأنها حرة لفعل ذلك.

لذلك من المُتوقع أن توصي "أمان" الحكومة الجديدة بأن تبلور الآن وعلى الفور خيارًا لإمكانية أن تحاول إيران أن تنطلق إلى النووي، وأن تروج له بعدة طرق؛ من بينها محاولة بلورة اتفاق جديد. من غير الواضح إلى أي حد يدعم نتنياهو ذلك، وكيف ستكون علاقاته وعلاقة حكومته الجديدة مع إدارة بايدن، ومع حكومات غرب أوروبا. في "أمان" ينظرون إلى ذلك على أنه موضوع مركزي للتحرك فيه، لكون انعكاساته الواسعة على مجمل القضايا في الشرق الأوسط، وعلى راسها الاستقرار الإقليمي.

* * *

معاريف: في ظل اتفاق إيراني-روسي حول "المسيرات مقابل رفع التخصيب".. ما رأي "الموساد"؟

بقلم أفرايم غانور

ترجمة: القدس العربي

في وقت ينشغل أولئك الذين انتخبتهم أغلبية الجمهور في إسرائيل ليقودوا الدولة لشق الطريق المليء بالمشاكل والتهديدات على أمنها بتثبيت مكانتهم السياسية، في اتفاقات ائتلافية، بالحرص على الحد الأقصى من الميزانيات لمصالحهم وبمطالب غريبة وهاذية، يتوثق أمام ناظرينا الحلف العسكري بين روسيا وإيران، حلف فيه ما يوسع التهديد على إسرائيل.

ليس صدفة أن كرس رئيس الموساد دادي برنياع في احتفال منح أوسمة التميز، حديثه على الموضوع الإيراني والتوثيق المقلق للعلاقة المتحققة بين إيران روسيا، بما في ذلك توريد وسائل قتالية متطورة مقابل توسيع تخصيب اليورانيوم. فهذه العلاقة ستعزز محور الشر ضد إسرائيل وستعدّ تهديداً كبيراً على أمن ووجود دولة إسرائيل وعلى الدول الإسلامية حولها. روسيا قوة نووية عظمى مع قدرات عليا، ومساهمتها في صناعة النووي الإيرانية بدأت منذ عهد الاتحاد السوفياتي.

في خريف 1995، قبل شهر من اغتيال إسحق رابين، كنت بين الصحافيين الذين رافقوا الحاشية الكبرى لرئيس الوزراء في زيارة جد ناجحة إلى روسيا وأوكرانيا. بالطائرة في الطريق إلى الديار، نجحت في إجراء لقاء

صحافي مع رابين، قال لي فيه: "هدفي الأساس في هذه الرحلة كان إقناع الرئيس بوريس يلتسين وقف مساعدة العلماء الروس للصناعة النووية الإيرانية، التي نالت زخماً مهماً في الفترة الأخيرة". فكرت في القلق الكامن في أقواله. "ماذا حققت من يلتسين؟"، سألت، فأجاب رابين: "لا شيء. قال إن العلماء الذين يعملون في إيران اليوم، يعملون انطلاقاً من اتفاقات خاصة مع النظام الإيراني، وليس لنا أي صلاحية وقدرة على منعهم من ذلك. لوقف النووي الإيراني، نحتاج إلى أموال طائلة، مما يلزمنا بأن نتجند بكثير بشكل، ونجند ميزانيات خاصة في هذا الموضوع. هذه مهمة جد كبيرة لأمن دولة إسرائيل، ومحظور تركها للحظة."

منذئذ عرفنا الكثير عن النووي الإيراني، وها هو في الاحتفال إياه في مقر الرئيس، يقول رئيس الموساد بنفسه، بعد 27 سنة بالضبط من ذاك الحديث مع رابين في الطائرة، إنه بينما يحاول الإيرانيون توسيع تخصيب اليورانيوم قدر الإمكان كي يصلوا إلى قنبلة نووية، ستحرص إسرائيل على ألا يكون لإيران سلاح نووي "لا في السنوات القريبة ولا أبداً. هذا تعهدي، هذا تعهد الموساد "على حد قول برنياع."

من أين يستمد رئيس الموساد هذه الثقة؟ لا أعرف. أنا مقتنع بأن لتصريحه أساساً وخلفية، ولكن من أجل أن يصرح به، لا بد أنه بحاجة ليعرف بأن من خلفه حكومة متينة. أما عندما نسمع ونرى من يفترض أن يحسم ويتخذ القرارات في الكابينت الأمني، إسحق غولدكنوف مثلاً، الذي لم يمسك بندقية في تاريخه ويعتقد أن النووي الإيراني مثل توراة البوذية، فحتماً سأجد سبباً للقلق.

ألا يرى رئيس الموساد ما يحصل في الشهر الأخير عندنا؟ ألا يرى الثورة التي تجري هنا أمام ناظرينا؟ ومع هذا، هل يؤمن أننا سنتمكن من منع إيران نووية؟ أنا، بخلافه، لست متفائلاً.

* * *

هآرتس: ما انعكاس تنازل نتنياهو لسموتريتش وبن غفير على الجيش الإسرائيلي وعمله في الضفة الغربية؟

بقلم عاموس هرئيل

ينجح وابل العناوين التي توفرها الاتفاقات الائتلافية حول مواضيع الدين والدولة في إثارة عاصفة إعلامية جديدة كل بضع ساعات في الأيام الأخيرة. يصعب التنافس مع المجموعة المختارة من القضايا التي تعرضها حكومة نتنياهو الآخذة في التبلور. بدءاً بالحق المعطى للتحريض على العنصرية والتمييز ضد الأقليات، ومروراً بالسماح للأطباء بالامتناع عن تقديم العلاج لمريض لأسباب دينية، وانتهاء براتب شهري لطلاب المدارس الدينية، الذي يفوق راتب الجنود المقاتلين. هذه هي الهدية التي لا تتوقف عن الإعطاء، وعلى المدى البعيد قد تؤدي إلى تآكل تعاطف الناخبين العلمانيين والتقليديين مع الليكود.

لكن للتنبه لما يحدث على الصعيد الأمني، والاتفاقات الائتلافية خلف الكواليس، والاتصالات والتفاهمات غير الرسمية للشركاء في الحكومة المستقبلية، تبدو التنازلات التي قدمها نتنياهو للشركاء المستقبليين واسعة ومتنوعة ولا تقل عما كشف عنه في موضوع الدين والدولة. هذه تنازلات شاملة تقلص صلاحية الجيش ووزارة الدفاع وتقوض سلسلة القيادة في الجيش.

التغيير الأبعد هو ذلك الذي يظهر في "المناطق" [الضفة الغربية]. ففي إطار الاتفاقات، أعطى نتنياهو لشريكيه في اليمين المتطرف، بتسلئيل سموتريتش وايتمار بن غفير، صلاحيات غير مسبوقة.

ستعطى لسموتريتش السيطرة على جهاز منسق أعمال الحكومة في "المناطق"، التابع للإدارة المدنية في الضفة الغربية، وتعيين المستشارين القانونيين الذين سيتعاملون مع الأحداث في "المناطق". بن غفير، كوزير للأمن القومي، ستعطى له صلاحيات موسعة على المفتش العام للشرطة وعلى الشرطة، بل وسيطرة مباشرة على حرس الحدود بصورة يتمكن من خلالها التأثير على التعليمات الموجهة للقوات في الميدان، وحتى تحريك فصائل حرس الحدود من الضفة إلى النقب والجليل، كما يريد.

هذه الخطوات مكملة ستضعف أداء الجيش في "المناطق". للمرة الأولى، أضيفت جهات خارجية إلى الهرمية العسكرية – الأمنية. رغم أن إدارة جهاز الأمن لم تكن مهنية، لكن الجهات التي دخلت إلى هذه الهرمية هي سموتريتش وبن غفير، وهما من أصحاب الميول السياسية والواضحة، التي كل هدفها توسيع المستوطنات وشرعنة البؤر الاستيطانية غير القانونية وتخريب العلاقات المتبقية بين السلطة الفلسطينية وإسرائيل.

حصانة للجنود. حسب طلب بن غفير، ستتم المصادقة على تشريع يقلص إمكانية تقديم الجنود للمحاكمة بسبب نشاطات عملياتية. ومثلما بين ينيف كوفوفيتش الأسبوع الماضي، فإن توفير حصانة جزئية للجنود قد يحقق هدفاً معاكساً للهدف المعلن. تقوم إسرائيل حتى الآن بصد، منذ 55 سنة، طلبات لمحاكمة دولية للجنود في "المناطق" بتهمة جرائم حرب. ومبررها الرئيسي أنها تدير منظومة قضائية ناجعة ومستقلة، تهتم بإنفاذ القانون على من يستحق ذلك. ومن اللحظة التي سيتم فيها إلغاء هذه الاحتمالية- التحقيق والتقديم للمحاكمة، استناداً لمبرر سياسي يتمثل بدعم الجنود- وستكون النتيجة سلسلة طلبات تهدف إلى جر جنود وضباط إسرائيليين إلى محكمة الجنايات الدولية في لاهاي.

من الذي سيعين الحاخام العسكري؟ قد يعود الائتلاف القادم ويدفع قدماً بمشروع قانون قديم، الذي بحسبه يتم تعيين الحاخام العسكري الرئيسي بناء على توصية من لجنة، يكون من بين أعضائها الحاخام الرئيسي السفاردي. الحاخام العسكري الرئيسي، كما تم الاتفاق، لن يكون خاضعاً لرئيس الأركان (في المواضيع الدينية – المهنية). وإذا لم يكن هذا كافياً، فإن قائمة "الصهيونية الدينية" تطالب بإعادة رتبة

جنرال التي خفضت قبل عشرين سنة إلى الحاخام العسكري الرئيسي.
هذه الخطوة لها تأثيرات خطيرة محتملة: الأول، سيضعف خضوع الحاخام العسكري الرئيسي لرئيس الأركان، وستتم شرعنة عملية تجري في الأصل بشكل تدريجي، وإخضاع الحاخام العسكري الرئيسي لصلاحية حاخامية مدنية. وهذا أمر إشكالي، لأنه بذلك سيتم إدخال أجندات خارجية، مدنية وربما سياسية، إلى الجيش الإسرائيلي من البوابة الرئيسية. الثاني، يمكن أن يكون خطراً على إدخال أحكام دينية متشددة، التي تم كبحها حتى الآن بفضل خضوع الحاخام العسكري الرئيسي المباشر لرئيس الأركان، وهكذا الأمر بالنسبة لوحدة منسق أعمال الحكومة في "المناطق"، فله هنا خصخصة لصلاحيات عسكرية ونقلها إلى جهة خارجية، جهة لها ميول سياسية واضحة في موضوع الدين والجيش.
قانون التجنيد. ربما يكمن التحدي الأكبر أمام علاقات الجيش مع المجتمع في إسرائيل على المدى البعيد في خضوع نتنياهو الذي يلوح في الأفق لطلبات الحزبين لسن قانون جديد للتجنيد. وهو قانون يتوقع أن يعفي، إلى الأبد، الأغلبية الساحقة من الشباب المتدينين من واجب الخدمة في الجيش. ورغم أن خدمة المتدينين في الجيش مقلصة جداً حتى الآن، فإن إعطاء خاتم قانوني لهذا الاتفاق ربما يضعضع نموذج الخدمة في الجيش. قد يضر هذا بدافعية التجند في أوساط هذه المجموعة السكانية، الآخذة في التقلص، التي ما زال الشباب والفتيات فيها يلزمون بأداء الخدمة الكاملة بدون صفقات وبدون تصاريح قانونية أو إلهية.
اتفاق الخضوع
في الوقت الذي استجاب فيه نتنياهو، كما يبدو، لطلبات شركائه في اليمين بعيدة المدى، يبدو أنه يجمد وإلى الأبد الطلب الذي طلبه بصوت عال وبدراماتيكية في الفترة الأخيرة لحملة الليكود في الانتخابات الأخيرة.
أعضاء الليكود في الكنيست هاجموا بشدة الاتفاق الذي وقعت عليه الحكومة السابقة في اللحظة الأخيرة قبل الانتخابات، وهو ترسيم حدود المياه الإقليمية مع لبنان. وإن محاولتهم التشويش على هذه الخطوة رفضها قضاة المحكمة العليا، الذين وافقوا على مواقف حكومة لبيد – بينيت وجهاز الأمن. وقال هؤلاء بأن الاتفاق مطلوب وأن انسحاب إسرائيل منه في اللحظة الأخيرة قد يؤدي إلى الاشتعال في المنطقة الشمالية.
في التصريحات قبل الانتخابات، كان نتنياهو فظاً وواضحاً. "يئير لبيد خضع لتهديدات حزب الله". "اتفاق الخضوع الذي عقده غير قانوني ولن يلزمنا"، قال في مناسبة أخرى. وعد في مناسبة أخرى بتغريدة في تويتر بأننا "سنفوز في الانتخابات وسنلغي هذا الاتفاق المخجل".
في الحقيقة فاز نتنياهو في الانتخابات. ولكن في مقابلة باللغة الإنجليزية أجرتها معه قناة "العربية"، سمع بشكل مختلف. "قلت بأنني سأفحص (الاتفاق – ع.ه)، وسأجد طرقاً – إذا كانت هناك أمور سيئة وضارة،

من أجل إصلاح ذلك بطريقة مسؤولة. ليس بالضرورة أن أمزق وثائق. ولا أعتقد أن هذا ما ستكون عليه الحال".

هذا بالطبع رد منطقي في هذه الظروف. نتنياهو سياسي مجرب بما فيه الكفاية كي لا يقفز ويشطب اتفاقات دولية حصلت على دعم الولايات المتحدة والأمم المتحدة، التي قد يكون العنف ثمن تحطيمها. لا مناص من التوصل إلى استنتاج أن الانتقاد الانفعالي لنتنياهو والليكود لاتفاق الخضوع الذي يعرض أمن إسرائيل للخطر، لم يكن إلا خدعة انتخابية. من اللحظة التي توقف فيها هذا الأمر عن خدمته، يبدو أن نتنياهو قد تنازل عنه. ومن الواضح أن لديه في هذه الأثناء مواضيع ملحة أكثر على جدول الأعمال.

* * *

غلوبس: زعزعة استقرار المملكة الهاشمية خبر سيئ "لإسرائيل"

بقلم اللواء احتياطي تامر هايمان

ترجمة: شبكة الهدهد للشؤون الاسرائيلية

يشهد الأردن حالة اضطراب، حيث انطلقت مظاهرات في مدن جنوب الأردن في إطار احتجاج على ارتفاع أسعار المحروقات في المملكة، بدأت المظاهرات عندما قرر سائقو الشاحنات في جنوب البلاد إيقاف وسائل النقل العام في المنطقة، وانضم إليهم سائقو الحافلات وسيارات الأجرة. والبيت الملكي أخطأ في إدارة الأزمة، فبدلاً من جمع قادة القبائل الأردنية (التي نشأ منها الاحتجاج) أرسل تعزيزات عسكرية إلى الجنوب، وكانت النتيجة تبادل إطلاق نار واشتباكات في مدينة معان ومقتل نائب قائد شرطة مدينة معان، كان هذا **هو الخطأ الأول.**

الخطأ الثاني الذي ارتكبه الملك هو قراره بمنع تطبيقات تيك توك (التي من خلالها رفع الشباب مقاطع الفيديو لتوثيق الاحتجاج) وبهذا قام بنقل إحباط الشباب من الشبكة إلى الشارع، وصعّد الملك وقرر قطع الإنترنت بالكامل في جنوب المملكة، بل ومنع القنوات الرسمية من الإبلاغ عن الأحداث، ما أدى إلى تفاقم التكهنات ونظريات المؤامرة وحرمان الحكومة من المعلومات المهمة لفهم الأحداث.

والخطأ الثالث للملك أنه قرر تصوير التعامل مع أحداث التمرد على أنه "حرب ضد العناصر المتطرفة"، وهذه رواية خاطئة تسمح للنظام باستخدام القوة ضد المواطنين الفقراء الذين كان مطلبهم الوحيد هو الاهتمام بمشاكلهم الاقتصادية، وتصويرهم على أنهم إرهابيون لا يترك مجالاً للحوار وقد يفاقم التصعيد، ولم تتأخر النتائج وبدأت الاحتجاجات تنتشر في عمان المجاورة وحتى مدينتي الزرقاء وإربد في شمال المملكة.

ولم تستجب العشائر لمطلب السلطات تسليم الشخص الذي قتل نائب رئيس الشرطة، وكانت النتيجة المزيد من التدهور والتصعيد الذي انعكس في عملية عسكرية للبحرية الأردنية انتهت بمقتل ثلاثة ضباط آخرين وخمس إصابات خطيرة، وقتل المطلوب أيضا في حادث إطلاق النار، كما ألقت القوات الأمنية القبض على محافظ معان "الأسطوري"، وهو شخصية محبوبة وموقرة في المدينة بدعوى أنه كان يشجع موجة الاحتجاج.

استقرار المملكة مصلحة "إسرائيلية" واضحة:

بالرغم من عدم وجود خطر مباشر على استقرار النظام إلا أن هناك بعض التداعيات الحاسمة من المهم جدا أن يأخذها صناع القرار في تل أبيب بعين الاعتبار:

1) استقرار الأردن مصلحة إسرائيلية وإقليمية، ويجب ألا يؤخذ هذا الاستقرار كأمر مسلم به أو بديهي، وزعزعة استقرار حكم الملك سيكون بمثابة تغيير جذري في ميزان الأمن القومي "الإسرائيلي".

2) الاحتجاجات المدنية والإحباط والعنف هي توجه واسع في الشرق الأوسط، إنه مرتبط بالمشاكل الاقتصادية التي تؤدي إلى تفاقم التوترات الاجتماعية والسياسية، وهذا أيضًا هو السيناريو الخطير لأزمة المناخ، يجب أن يكون مفهوما أن قضايا مثل الاحتباس الحراري وتغير المناخ ليست فقط قضايا عابرة للقارات والحدود، ولكنها تؤثر بشكل مباشر على استقرار المنطقة ولديها القدرة على التأثير على توازن الأمن القومي "لإسرائيل" أيضًا.

3) المملكة تحاول النجاة دائماً بالتضحية بأحد كبار المسؤولين في الحكومة بأن يتم فصله وإلقاء اللوم عليه في كل الإخفاقات، وهذه الحيلة تعمل بشكل جيد منذ سنوات، لكن يومًا ما، ستصبح غير نافعة ونحن يجب أن نستعد لذلك.

4) الأردن لا يعالج المشاكل الجوهرية وهذا أمر خطير: 50٪ نسبة البطالة بين الشباب، أزمة طاقة خطيرة للغاية، أزمة مياه خطيرة، مشكلة مخدرات خطيرة سببها سوريا التي أصبحت دولة مخدرات، أسلحة غير مشروعة تتدفق بكميات هائلة إلى الأردن من سوريا والعراق.

يذكر أن الخبراء "الإسرائيليين؛ لا يعتبرون وجودهم وتصرفاتهم في المنطقة هي سبب معظم مشاكل دول المنطقة.

* * *

غانتس: "أصدرت تعليماتي للجيش بالاستعداد لتصعيد محتمل"

أكد وزير جيش العدو المنتهي ولايته غانتس إنه أصدر تعليماته للجيش بالاستعداد لتصعيد محتمل في ظل الموافقة على قانوني سموتريتش ودرعي وفقاً لصحيفة هآرتس العبرية.

وقال غانتس بعد إقرار القانون في كنيست العدو صباح اليوم" :**الآن وبعد الموافقة على التعديلات على القانون، فإن الواقع الذي سنواجهه سيكون صعباً، في تفكيك التسلسل القيادي، والإضرار بعمل نظامنا الأمني، لا يوجد اضطراب داخلي في منظومتنا الأمنية، لكنه سيكون له تأثير على حياتنا هنا وعلى التدهور الأمني."**

وأضاف غانتس" :**لقد أصدرت تعليماتي للجيش الإسرائيلي بالاستعداد لتصعيد محتمل، ولفت انتباه الوزير القادم إلى هذا الأمر، لأنني أعتقد أن مثل هذا التصعيد يمكن التنبؤ به تماماً، ويمكن أن تراق الدماء، إنه لأمر مخزٍ ألا نلاحظ ذلك، إنه لمن العار أكثر أن ندفع هذا الثمن."**

* * *

بسبب صلاحيات بن غفير وسموتريتش: تراشق إعلامي و"اتهامات" بين كوخافي ونتنياهو

اندلع تراشق إعلامي واتهامات بين كوخافي ونتنياهو بعد اتهامات بتسريب محادثة جرت بين الاثنين حول صلاحيات بن غفير وسموتريتش في الجيش والإدارة المدنية.

وفقاً لموقع والا العبري فقد تحدث رئيس وزراء العدو المكلف نتنياهو مع قائد أركان جيش العدو كوخافي بمبادرة من الأخير الخميس الماضي، وأثناء الحديث تطرق الاثنان لموضوع نقل الصلاحيات الأمنية إلى "بن غفير" و"سموتريتش" وكان" كوخافي" متوتراً وقال لنتنياهو" :**لماذا لا تعبر عن دعمك للجيش؟ أطلب عدم اتخاذ أي قرار وتشريع يتعلق بالجيش الإسرائيلي وصلاحياته قبل سماع الموقف المهني للجيش الإسرائيلي."** وقال نتنياهو خلال الحديث إن هناك اختلافاً بين اتفاق ائتلافي وتشريع القوانين، ولا يزال هناك متسع من الوقت لإجراء مشاورات في هذا الشأن.

قال المتحدث باسم جيش العدو" :**الجيش لم يشرع في نشر المحادثة ولا يقف وراء الاقتباسات الكاذبة المنسوبة إليه، بخصوص المحادثة بين رئيس الأركان في الأيام الأخيرة مع رئيس الوزراء المكلف، في أعقاب المنشورات المتعلقة بالخيارات التشريعية المتعلقة بالجيش الإسرائيلي."**

يشار إلى أن جملة من القوانين والتشريعات إضافة لصلاحيات واسعة حصل عليها شركاء نتنياهو خلال المفاوضات الائتلافية، سحبت من الجيش ووزارة الجيش كان آخرها تعيين الحاخام العسكري.

* * *

شركاء نتنياهو في سباق مع الزمن لتمرير قوانينهم

يسابق نتنياهو وشركاؤه الزمن لتمرير عدة قوانين قبل يوم الخميس القادم وهو الموعد المعلن لتأدية حكومة نتنياهو اليمين أمام الكنيست. في غضون ذلك، اجتمع الكنيست بكامل هيئاته أمس الإثنين لمناقشة القراءة الثانية لتعديل قانون بن غفير، كما يجب على شركاء نتنياهو تمرير قانون سموتريتش وقانون درعي في القراءات الثلاث قبل يوم الخميس، وذلك وفقاً للقناة 12 العبرية.

طلبت محكمة العدو العليا من نتنياهو وبن غفير الرد في غضون يومين على الالتماس المقدم ضد تعيين الأخير كوزير للأمن القومي، حيث جاء في الالتماس الذي قدمته منظمة "تاج مئير": "إنه في ضوء سنوات عديدة من سلوك بن غفير حتى يومنا هذا، بما في ذلك التحريض على العنصرية والعنف، والانتماء إلى منظمة إرهابية، وجرائم عرقلة ضابط شرطة في أداء واجباته وانتهاك النظام العام، فمن غير المرجح أن يقود ويدير الشرطة ومصلحة السجون، لا سيما في ضوء التعديلات على القانون التي يطلبها."

بقي يومان على أداء الحكومة اليمين، وما زالت خريطة المناصب التي سيوزعها نتنياهو على أعضاء حزبه غير واضحة تماماً. وبحسب القناة ال12 العبرية حوالي 16-17 حقيبة سيتم شغلها من قبل أعضاء الكنيست من الليكود في الحكومة المُعينة، لكن القليل منهم فقط هم مناصب رفيعة، وتتصدر حقائب القضاء والجيش مرشحين بارزين وهما "ليفين" و"غالانت"، أما بالنسبة للمناصب الأخرى، فالصورة ليست واضحة تماماً.

* * *

زمان "إسرائيل: رسميا.. "إسرائيل" فاسدة

بقلم إيتاي لندسبرغ

في "إسرائيل" الفاسدة، سيكون المسؤولون عن القانون والنظام والأعراف العامة والميزانيات مجرمين معروفين، ربما لن يكونوا قادرين على تقديم مثال شخصي لطهارة أيديهم والحفاظ على سيادة القانون.
سيتمكن المجرمون من تقديم الأعراف الجديدة في المحاكم، لماذا يجوز لرئيس وزراء متهم بثلاث قضايا جنائية أن يفعل ما لا يجوز أن يفعله أي جنائي متهم بالرشوة في السلطة المحلية أو المؤسسة العامة؟

في الشرطة، سيتمكن الضباط الفاسدون والجنائيون والمتحرشون جنسياً وغيرهم من أخذ رؤسائهم مثالا لهم، وتقديم الرمز الأخلاقي الجديد للشرطة إلى مديرية التحقيقات مع الشرطة، لوح بمسدس أو أطلق النار وفقًا لتوجيهات سياسية أو منح حصانة لأي شرطي فاسد، سيكون هذا هو المعيار كسياسة الوزير المعين.

مع أداء الحكومة الجديدة اليمين، ستصبح "إسرائيل" في الواقع دولة يديرها انقلابيون ومجرمون، لم تعد ديمقراطية مع ضوابط وتوازنات وفصل بين السلطات، بل دولة تدار بقوة السلاح وأيديولوجية يمينية دينية.

إن ثقافة العنف الشديد التي تميز مؤخراً السائقين على الطرق سوف تخترق بشكل رسمي ومألوف أروقة البرلمان، "دهس"، "اقفز إلينا"، "نحن لا نعمل لك حسابا"، هذه فقط بعض التعبيرات للغة الشارع التي أثبتت وجودها بالفعل في الكنيست.

أيضًا، ستصبح ممارسة مهاجمة أي شخص لا تحبه بسبب رأيه أو بسبب بعض الإجراءات في روتينه اليومي ممارسة حكومية يومية؛ يدعمها الوزراء وأعضاء الكنيست الذين لا يهتمون بحقوق المواطنين، أو أفراد أو أقليات.

وسيعملون الآن لمدة أربع سنوات لتأسيس حكمهم إلى الأبد، وسيرسخون في وعي الجمهور ومن خلال أفعالهم بأن أي إزاحة لهم من مراكز السلطة والحكومة ستؤدي إلى أعمال شغب وعنف لفظي وجسدي وحتى دماء.

"هكذا أصبحت إسرائيل فجأة دولة من العالم الثالث".

يجب ألا نخطئ، الأمر ليس فقط محاكمات بنيامين نتنياهو ورغبته في إلغاء المحاكمة وخطر السجن، هذه ثقافة إجرامية كاملة غير قادرة على الإقناع، والقوة طريقتها في فرض مواقفها. فالدولة ومؤسساتها ليست سوى أداة لتحقيق أيديولوجية متطرفة وعنصرية وقومية ودينية ومناهضة للديمقراطية.

البرلمان في الأسابيع القليلة الماضية هو مجرد مثال على الممارسة التي ستترسخ هنا: مجموعة عنيفة ومضطربه، تتصرف في المؤسسة التشريعية كما لو أن كل شيء مسموح به وقوانين الغاب هي قوانين البلاد. ومع أداء الحكومة الجديدة لليمين، سيمنح حراس القانون أيضًا ختم الأهلية "لإسرائيل" كدولة فاسدة.

الرئيس الذي لن يقاتل ولن يستقيل سيبقى صامتا ويستمر في دوره كمتملق للنظام الحاكم من أجل الشرف وملذات الحياة، رئيسة المحكمة العليا التي ستواصل إغلاق عينيها والمشاركة في الاحتفالات والمراسم، المستشارون القانونيون في وزارات الحكومة الذين تم تغيير القوانين في ظلهم، ظاهريًا تحت راية الديمقراطية، ولكن في الممارسة العملية لتغيير النظام جذريًا – ظلوا في مناصبهم، سكتوا وتقبلوا الحكم الجديد.

رئيس الأركان والمفوض العام للشرطة سيكونان متواطئين في تحويل "إسرائيل" إلى دولة فاسدة، وكذلك رؤساء الأذرع الأمنية، الموساد والشاباك، كل شخص يرغب في خدمة حكومة فاسدة يقودها- مجرمون ومدانون – لن يتمكن من تنظيف يديه. ماذا سيقول رئيس الأركان لجنوده عندما يأمره المتهم بالرشوة بالذهاب إلى الحرب؟ ألا يخشى أن يكون التوجيه نابعًا من دوافع شخصية وغير وطنية؟ وماذا سيقول المدير العام للشرطة عندما تتغير التعليمات بفتح النار والرمز الأخلاقي لم يعد يوجههم، بل أمر سياسي من حزب يميني عنصري متطرف هو من سيوجههم؟ ماذا سيقول؟

مع أداء اليمين للحكومة الجديدة بموافقة جميع أنظمة الدولة، بعضهم من خلال الصمت وبعضهم الآخر من خلال الدعم المقنع، ستصبح إسرائيل دولة يسيطر عليها من يملك القوة ولا يوجد فيها قانون ولا عدالة، ولا يوجد شيء متفق عليه يسمح للمواطنين ذوي الآراء والمواقف المختلفة بالعيش معا.

عندما ينهار القاسم المشترك، فإن العضو المعروف باسم "الدولة" سوف ينهار أيضًا، علم ونشيد لا يكفيان للعيش معًا، لبنان المجاور يشهد على ذلك، الكتاب المقدس، الذي يشهد في الواقع على الانقسامات والحروب بين الأشقاء والدمار الرهيب والنفي. سيحدث انهيار البلاد، ربما من خلال فترة تعفن طويلة، وربما في تفكك تدريجي وربما بصوت متفجر هائل، يظهر تاريخ الشعب اليهودي أن أقلية فقط هي التي أدركت المخاطر وعملت على الهروب منها، كانت الغالبية منهمكة دائمًا في قدر اللحم أو تلمود التوراة حتى دقت الكارثة الباب.

* * *

تحذيرات من التدخل في تعيين الحاخام العسكري لجيش العدو

حذر مسؤول كبير في جيش العدو من التدخل في تعيين الحاخام العسكري للجيش، معتبراً أن القانون المطروح وفقاً للاتفاقات الائتلافية بين الليكود والصهيونية الدينية "سابقة خطيرة من شأنها أن تضر بالقيادة العسكرية."

وبحسب القناة 11 العبرية فإن التقديرات تشير إلى أن البند الذي تم الاتفاق عليه بخصوص الحاخام العسكري للجيش بين نتنياهو وسموتريتش لن يم تنفيذه. وأضاف المسؤول: "الوحيد في الجيش الذي يعين كبار الضباط هو رئيس الأركان، هذا الأمر يجب أن يبقى على حاله، سيعارض الجيش الإسرائيلي أي محاولة لخصخصة صفوفه، عندما يُطلب من الجيش تمرير القانون، سيُعبر عن اعتراضه."

القانون المقترح يعني أن المسؤول عن تعيين الحاخام العسكري الأكبر من خلال لجنة برئاسة الحاخام السفاردي الأكبر "يتسحاق يوسف"، والأعضاء الآخرون في اللجنة سيكونون ممثلين عن الحكومة، ورئيس مدرسة سيدر (سيدر يشيفا) الدينية، وممثلين اثنين عن المنظمات الدينية، وحاخام عسكري سابق وضابط واحد: وهو رئيس شعبة القوى البشرية في جيش العدو، أي ستة مدنيين وضابط واحد.

ووفقاً للقانون الجديد، سيخضع الحاخام العسكري لأحكام الهالاخا (التشريع اليهودي) للحاخامية الكبرى، التي تختلف أحكامها عن أحكام الحاخامية العسكرية في عدد غير قليل من القضايا، مثل التحول لليهودية، ودفن قتلى الجيش من غير اليهود، والخدمة العسكرية للنساء، والاحتياجات التشغيلية للجيش يوم السبت وغيرها.

* * *

موقع المتدينين الحريديم: مظاهرات عنيفة في البحرين ضد الاحتفال بعيد حانوكا اليهودي

تظاهر مئات المواطنين البحرينيين مساء أمس الأحد في العاصمة المنامة ضد إقامة احتفالات في المدينة بمناسبة عيد حانوكا اليهودي، كما هتف المتظاهرون ضد "إسرائيل" والتطبيع معها، وضد استضافة أفراد ووفود "إسرائيلية" في البلاد. وزعم مسؤولو المعارضة أنه بعد الاحتجاج تم إلغاء الحدث الاحتفالي، لكن وفقاً لتقارير رسمية في البحرين، تم الحدث كما هو مخطط له، ونشرت عدة فيديوهات من الاحتفالات على مواقع التواصل الاجتماعي.

خلال الاحتجاج في شوارع المنامة، عززت القوات الأمنية البحرينية قواتها، في منطقة "باب البحرين" – المدخل الرئيسي لسوق المنامة، الذي يعتبر موقعاً مركزياً في العاصمة، وزعمت أحزاب المعارضة البحرينية أنها لا تعارض الاحتفال بالأعياد اليهودية في المملكة، لكنها تعارض "الوجود الإسرائيلي والصهيوني."

تُعتبر التظاهرات في البحرين حدثاً استثنائياً وغير عادي، حيث تجري معظم التظاهرات في المملكة بشكل محدود نسبياً، وغالباً ما تكون بسبب "إسرائيل" واتفاقية التطبيع الموقعة معها، وقد جرت آخر مظاهرة مطلع الشهر الجاري احتجاجاً على زيارة رئيس الكيان "هرتسوغ" للبلاد.

* * *

سموتريتش يهاجم كوخافي بعد محادثته مع نتنياهو: "تسييس فظ للجيش"

ترجمة: بلال ضاهر. موقع عرب 48

هاجم رئيس الصهيونية الدينية، بتسلئيل سموتريتش، اليوم الثلاثاء، رئيس أركان الجيش الإسرائيلي، أفيف كوخافي، على خلفية المحادثة التي أجراها مع رئيس الحكومة المقبل، بنيامين نتنياهو، واعترض خلالها على الاتفاقيات الائتلافية المتعلقة بنقل صلاحيات ومسؤوليات من الجيش إلى سموتريتش ورئيس حزب "عوتسما يهوديت" الفاشي إيتمار بن غفير.

ووصف سموتريتش محادثة كوخافي مع نتنياهو في تغريدة بأنها "تسييس فظ يدخله كوخافي إلى الجيش الإسرائيلي. ومن يريد الحفاظ على الجيش الإسرائيلي موحدا وكجيش الشعب، وبالإجماع وخارج السياسة، عليه أن يسن قانون فترة انتظار لعشر سنوات على الأقل لرؤساء أركان الجيش" يمنعون خلالها من الدخول إلى المعترك السياسي.

وخلال محادثاته مع نتنياهو، عبر كوخافي عن معارضته لنقل المسؤولية عن قوات حرس الحدود في الضفة الغربية من الجيش إلى وزير الأمن القومي المقبل بن غفير، وعن نقل مسؤولية تعيين رئيس "الإدارة المدنية" و"منسق أعمال الحكومة في المناطق" المحتلة، وهما ضابطان برتبة عميد ولواء، من رئيس أركان الجيش إلى سموتريتش.

وجاء في بيان للجيش الإسرائيلي أن كوخافي ونتنياهو اتفقا خلال المحادثة على أن القرارات المتعلقة بالجيش الإسرائيلي ستتخذ بعد أن يقدم الجيش تقارير عن تبعات وتأثيرات نابعة من التغييرات التي تسعى أحزاب الائتلاف إلى تنفيذها.

ورد وزير الأمن، بيني غانتس، في تويتر على سموتريتش، وكتب أن "من يريد الحفاظ على الجيش الإسرائيلي موحدا وكجيش الشعب لا يسن قانون التهرب من الخدمة العسكرية، ولا يفكك وزارة الأمن والجيش الإسرائيلي لهيئات ثانوية ولا يتدخل في تعيين ضباط الجيش. وأنا أدعم رئيس أركان الجيش، وهو القائد الأعلى في الجيش ويتحمل المسؤولية. ورئيس أركان الجيش ليس تلميذا ينفذ الأوامر وحسب. ومن واجبه أن يقول موقفه المهني ضد خطوات تستهدف أمن وأداء الجيش الإسرائيلي. ومحاولة ترهيب رئيس أركان الجيش الحالي والمقبل وإسكات حوار مفتوح ونقدي مقلق وخطير."

وذكرت وسائل إعلام إسرائيلية أن كوخافي هو الذي بادر إلى المحادثة مع نتنياهو، وهي محادثة غير مألوفة لأن نتنياهو لم ينصب كرئيس حكومة حتى الآن. لكن المحادثة جرت بعد مصادقة غانتس، كونه الوزير المسؤول عن كوخافي.

وعبر كوخافي منذ بدء المفاوضات الائتلافية عن معارضته الشديدة للاتفاقيات التي أبرمها نتنياهو مع سموتريتش وبن غفير المتعلقة بمسؤوليات وصلاحيات الجيش الإسرائيلي. ووصف كوخافي هذه الاتفاقيات بأنها "غير مسبوقة" وأنها ستستهدف وحدة الجيش وهرميته القيادية.

وأشار المحلل العسكري في صحيفة "يديعوت أحرونوت"، يوسي يهوشواع، اليوم، إلى أن كوخافي وضع أمام نتنياهو "خطا أحمر واضحا. وبهذه الخطوة ساعد خلفه، هرتسي هليفي، الذي سيواجه صعوبة في مواجهة رئيس حكومة قوي كنتنياهو. ولا يملك هليفي كفاءات سياسية مثل كوخافي."

وصادق الكنيست اليوم على "قانون درعي – سموتريتش"، الذي يسمح بتعيين رئيس حزب شاس، أرييه درعي، وزيرا رغم إدانته بمخالفات فساد وفرض عقوبة السجن مع وقف التنفيذ عليه، ويسمح بتعيين وزير آخر في وزارة الأمن، يتوقع أن يكون سموتريتش، وتكون لديه صلاحيات بتعيين رئيس "الإدارة المدنية" و"منسق أعمال الحكومة."

وفي أعقاب المصادقة على القانون، قال غانتس إنه "إثر الظروف الناشئة، أوعزت للجيش الإسرائيلي بالاستعداد لتصعيد محتمل. وأعتقد أن تصعيدا كهذا، إثر الفصل بالمسؤوليات وانعدام الإدارة المتماسكة، هو أمر متوقع أن يحدث هنا في دولة إسرائيل. وقد تسفك دماء، وخسارة أننا لا نلتفت إلى هذا الأمر، والخسارة أكبر بأن ندفع هذا الثمن."

* * *

تقديرات إسرائيلية: الولايات المتحدة معنية بتوقيع الاتفاق النووي

ترجمة: بلال ضاهر. موقع عرب 48

يقدر مسؤولون أمنيون إسرائيليون أن الولايات المتحدة معنية بالتوقيع على اتفاق نووي مع إيران، ويتوقعون حدوث تحول في الأشهر القريبة يؤدي إلى استئناف المحادثات النووية، بالرغم من تصريح الرئيس الأميركي، جو بايدن، الشهر الماضي، بأن الاتفاق "مات." ونقلت صحيفة "هآرتس" اليوم، الثلاثاء، عن المسؤولين

الأمنيين قولهم إن المستوى العسكري الأميركي يؤيد توقيع اتفاق نووي، وأن العقبة الأساسية حاليا هي دعم إيران لروسيا في حربها ضد أوكرانيا.

وأضافت المصادر الإسرائيلية نفسها أن الاعتقاد في واشنطن هو أن الاحتجاجات الداخلية في إيران والوضع الاقتصادي فيها من شأنه أن يؤدي إلى عودة إيران إلى المفاوضات النووية مع الدول العظمى، المتوقفة منذ عدة أشهر.

وأشارت الصحيفة إلى جهاز الأمن الإسرائيلي يتنظر إلى أقوال بايدن على أنها "زلة لسان" أكثر من أنها تصريحات مُلزمة، وذلك بالرغم من أن المتحدث لشؤون الأمن القومي في البيت الأبيض، جون كيربي، قال الأسبوع الماضي إنه لا يوجد تقدم في المحادثات وأنه "لا يتوقع تقدما في المستقبل القريب."

واعتبر مسؤولون في أجهزة الاستخبارات الإسرائيلية أن التخوف في إسرائيل هو من اتساع التأثير الإيراني إلى مناطق جديدة في الشرق الأوسط، وأن تزايد الوجود الإيراني في العراق يأتي في هذا السياق، وأشاروا إلى أن الأردن بين المناطق التي سيتوسع التأثير الإيراني فيها. وبحسبهم، فإن الإيرانيين رصدوا الأردن، التي تعاني من أزمة داخلية شديدة، كغاية محتملة يسعون إلى تحقيق التأثير فيها.

ووفقا للصحيفة، فإنه يسود إجماع في جهاز الأمن الإسرائيلي بأن انسحاب إدارة الرئيس الأميركي السابق، دونالد ترامي، من الاتفاق النووي، في العام 2018، بتشجيع من رئيس الحكومة الإسرائيلية حينها، بنيامين نتنياهو، كان "خطأ إستراتيجيا."

وأشارت مصادر في أجهزة الاستخبارات الإسرائيلية إلى أن الانسحاب من الاتفاق لم ترافقه خطة عمل بديلة لمواجهة البرنامج النووي الإيراني. وأضافوا أن إيران موجودة حاليا في أفضل وضع منذ أن بدأت تعمل على هذا البرنامج.

وقال مصدر سياسي إسرائيلي إن حكومة نتنياهو لم تعمل بشكل كاف من أجل لجم إيران من تطوير قنبلة نووية، وأن "الجميع اعتقد أن الضغوط الاقتصادية ستجعل إيران تتراجع، لكن من الواضح أن هذا كان خطأ." وأضاف أن حكومة بينيت – لبيد رصدت مليارات الدولارات من أجل وضع بديل عسكري، وتم في هذا الإطار وضع خطط عمل جديدة وشراء أسلحة متطورة، كما عززت الحكومة الإسرائيلية التنسيق الأمني مع الولايات المتحدة ودول الخليج.

رغم ذلك، شدد المصدر السياسي الإسرائيلي على أنه "لا توجد قدرة ملائمة لمواجهة البرنامج النووي الإيراني من دون دعم وتعاون مع الولايات المتحدة. وأي أحد يقول غير ذلك، لا يقول الحقيقة." وشدد مسؤولون أمنيون إسرائيليون على أنه خلال مداولات حول البرنامج النووي الإيراني، أجريت في فترة الحكومة الإسرائيلية

المنتهية ولايتها، على أهمية التنسيق مع الولايات المتحدة في الموضوع الإيراني. ووفقا للصحيفة، فإنه في إحدى هذه المداولات قيل إن البرنامج النووي يجب أن ينتهي بحيث لا يبقى النظام الإيراني كما هو.

وتابعت الصحيفة أنه يوجد تخوف في جهاز الأمن الإسرائيلي من أن تغيير السياسة الإسرائيلية في الضفة الغربية، بعد تنصيب حكومة نتنياهو الجديدة، من شأنه أن يمس بالتعاون مع الولايات المتحدة، وعبروا عن أملهم بأن يحبط نتنياهو خطوات من شأنها إلحاق أضرار لا يمكن إصلاحها. وقال مصدر أمني رفيع إنه "كما تبدو الأمور الآن، فإنها تتجه إلى مكان غير جيد، والأميركيين لا يخفون ذلك."

وبحسب الادعاء الإسرائيلي، فإن الولايات المتحدة لا تعمل ضد التموضع الإيراني في الشرق الأوسط، وأن صفقات الأسلحة التي نقلت فيها إيران أسلحة إلى روسيا، تشمل تعهد روسي بنقل أسلحة إلى لبنان والمساعدة في التموضع الإيراني في سورية. وتتخوف إسرائيل من حضور روسي في أجواء سورية ولبنان بحيث تعيق تنفيذ سلاح الجو الإسرائيلي من مواصلة عدوانه في الأراضي السورية.

* * *

"توكا": شركة إيهود باراك للتجسس العميق بواسطة كاميرات الشوارع

ترجمة: بلال ضاهر. موقع عرب 48

طوّرت شركة السايبر الإسرائيلية "توكا" تكنولوجيا قادرة على رصد مواقع كاميرات مراقبة وشبكة كاميرات في منطقة جغرافية معينة، واختراق برامج الحماية فيها ومشاهدة البث الحي لهذه الكاميرات، وتغيير البث الحي وتضليل الذين يشاهدونه، وبعد ذلك إجراء عملية مونتاج لتسجيلات هذه الكاميرات. ويتبين من وثائق داخلية لهذه الشركة، التي تُكشف لأول مرة من خلال تقرير نشرته صحيفة "هآرتس" يوم الجمعة، أن القدرات التكنولوجية التي طورتها الشركة تتجاوز ذلك بكثير. وأسس شركة "توكا" رئيس الحكومة الإسرائيلية الأسبق، إيهود باراك، في العام 2018.

وللشركة مكاتب في تل أبيب وواشنطن. وهي تبيع القدرات التي طوّرتها لأجهزة شرطة وجيوش ووكالات إنفاذ القانون والأمن القومي وأجهزة استخبارات في أنحاء العالم. وتبيع هذه الشركة وتصدّر منجاتها تحت إشراف وزارة الأمن الإسرائيلية. وإسرائيل بين زبائنها. فقد أبرمت صفقات مع وزارة الأمن بمبلغ 6 ملايين دولار، ويجري التخطيط لصفقة أخرى، بمبلغ مليون دولار، وتوصف أنها "توسيع لأنشطة جارية."

وكان قراصنة إنترنت (هاكرز) إيرانيون قد نشروا في أعقاب التفجيرين في القدس، الشهر الماضي، مقاطع من مشاهد من هذين التفجيرين بعدما تمكنوا من اختراق كاميرات في موقعهما. وأفاد تقرير لهيئة البث العامة

الإسرائيلية "كان 11"، هذا الأسبوع، فإن الهاكرز الإيرانيين تمكنوا من اختراق هذه الكاميرات قبل سنة. إلا أن قدرات "توكا" تتجاوز ذلك بكثير.

ولو كانت قدراتها موجودة في العام 2010، وفقا للصحيفة، لما تمكنت شرطة دبي من اعتقال نحو ثلاثين عميلا للموساد شاركوا في اغتيال القيادي في حركة حماس، محمود المبحوح، بعد التعرف عليهم من خلال كاميرات المراقبة في الفندق الذي نزل فيه وفي مجمع تجاري مجاور.

وتعمل تكنولوجيا "توكا" في مجال أوسع من التكنولوجيا التي طورتها شركات سايبر هجومي إسرائيلية، مثل NSOو"كانديروا" المتخصصتين باختراق الهواتف الذكية والتجسس على حاملها. بينما تعمل تكنولوجية "توكا" عند "التماس بين السايبر الهجومي وبين جمع معلومات استخباراتية مكشوفة ومراقبتها."

وتظهر وثائق الشركة أنها تستخدم أدوات خاصة تسمح "باختراق مجسات مرتبطة بالإنترنت، من أجل جمع معلومات استخباراتية لأغراض عملياتية"، مثل تحديد منطقة جغرافية معينة في خريطة ورصد الكاميرات المنصوبة فيها، ومشاهدة بث الفيديو في الكاميرات والتحكم به، والارتباط بأجهزة ذكية في سيارات لتستدل على موقعها ومسارها وجمع معلومات استخباراتية أخرى.

وحسب هذه الشركة، فإنه بإمكان زبائنها أن يشاهدوا من الكاميرات، ببث حي وبأرشيف الفيديوهات، بشكل سري، وكذلك إجراء تضليل فيهما "من أجل إخفاء عمليات ميدانية". وكاميرات المراقبة منتشرة اليوم في كل مكان - مثل مفترقات طرق، شوارع، مجمعات تجارية، فنادق، مطارات، صالونات بيوت – وجميعها تبث صورا حية يمكن مشاهدتها من خلال هواتف ذكية. وبمقدور تكنولوجيا "توكا" أن تمحو أي ذكر له من تسجيلات الكاميرات وإعادة مونتاج التسجيل المصور، وتشويش البث الحي والمضمون المصوّر، من دون إبقاء أي أثر رقمي. وذلك خلافا لاختراق الهواتف الذكية ببرامج مثل "بيغاسوس" و"بريداتور" التي تبقي وراءها أثرا للاختراف يمكن من التعرف على هوية منفذه.

ونقلت الصحيفة عن المحامي ألون سبير، المتخصص بقوانين حقوق الإنسان، قوله إن "هذه قدرات لم يكن بالإمكان تخيلها في الماضي. ومجرد وجودها يطرح أسئلة صعبة، لأن هذه التكنولوجيا بإمكانها إنتاج أوضاع بائسة في انعكاساتها على حقوق الإنسان. ويمكن تخيّل وضع يتم فيه إدانة مواطن بجرائم لم يرتكبها، وإخفاء جريمة تم ارتكابها لأن السلطات أو أفراد لا تريد كشفها، أو إعادة مونتاج أحداث موثقة بشكل يحدم أيديولوجية أو زعيم ما."

وحذر سبير من أن الشرطة الإسرائيلية تجمع معلومات استخباراتية حساسة عن مواطنين من دون أن تلائم صلاحياتها. وذكر في هذا السياق استخدام الشرطة لمنظومة "عين الصقر"، وهي شبكة واسعة من الكاميرات التي توثق السيارات والمتواجدين فيها، من دون غطاء أو إشراف قانوني. وشدد سبير على أن الوضع في الضفة

الغربية مختلف، لأن حقوق الإنسان الفلسطيني فيها ليست محمية. ويستخدم الجيش الإسرائيلي في الضفة منظومة "ذئب أزرق"، التي يوثق من خلالها الجنود صور لوجوه الفلسطينيين بكاميرات هواتف ذكية، أثناء توقيفهم بشكل عشوائي أو مرورهم من حواجز عسكرية، وذلك بهدف السيطرة الكاملة على جميع السكان الفلسطينيين. وقال سبير إن "الضفة الغربية هي مختبر التجارب للصناعات الأمنية الإسرائيلية"، لكن "إمكانية استخدام سري لبرنامج مثل توكا مخيف أكثر. ورأينا حالات في الماضي التي تناقضت فيها صور فيديو مع إفادات مستوطنين وجنود وأنقذ فلسطينيين من السجن لبقية حياتهم. كما رأينا حالات لمحاولات إجراء مونتاج للواقع بعد أحداث وقعت وتم محو توثيق من جانب قوات الأمن، ويجري النظر فيها في المحاكم اليوم."

وشارك في تأسيس "توكا" إلى جانب باراك، كل من الرئيس السابق لهيئة السايبر في الجيش الإسرائيلي، يارون روزين، وضابطين من وحدة السايبر الدفاعي، كفير فالدمان وألون كنتور. ويستثمر في هذه الشركة رجل الأعمال أندرسون هوروفيتش، وصندوق رأس مال الذي كان بين المستثمرين في "فيسبوك."

وتكشف وثائق "توكا" أنها أبرمت صفقات مع إسرائيل والولايات المتحدة وألمانيا وأستراليا، وكذلك مع سنغافورة وهي دولة ليست ديمقراطية. كذلك أجرت الشركة اتصالات مع قيادة العمليات الخاصة في الجيش الأميركي وجهاز استخبارات أميركي.

وجاء في تعقيب الشركة أنه "ليس بإمكان توكا الكشف عن هوية زبائنها. وبالإمكان القول إن توكا تبيع للولايات المتحدة فقط وحليفاتها الأكثر قربا. وقائمة زبائنها المحتملين أقل من خُمس من دول العالم. وتوكا لا تبيع منتجاتها لجهات خاصة."

* * *

تقارير

تايمز أوف إسرائيل: البرلمان العُماني يصوت على توسيع المقاطعة لإسرائيل في خطوة تحتاج لموافقة نهائية

وافق مجلس النواب في السلطنة على تعديل يحظر اقامة العلاقات الرياضية والثقافية والاقتصادية مع الدولة اليهودية، لكن الإجراء لا يزال ينتظر التصويت النهائي

بقلم لازار بيرمان

صوت مجلس النواب العماني يوم الإثنين على توسيع قانون مقاطعة إسرائيل، وسط تكهنات في الصحافة الإسرائيلية بإمكانية رفع بعض القيود. فقد صوّت مجلس الشورى على تعديل البند الأول من قانون مقاطعة إسرائيل ليشمل أي تواصل رياضي أو ثقافي أو اقتصادي. ويحظر التعديل أيضا على وجه التحديد التواصل الشخصي أو عبر الإنترنت مع الإسرائيليين.

وأوضح نائب رئيس مجلس النواب يعقوب الحارثي أن التعديل ينص على "توسع في التجريم وتوسع في مقاطعة" إسرائيل، بحسب حساب وكالة واف الإخبارية على تويتر. ولم يكن هناك أي ذكر للتعديل على موقع وكالة "واف." ويحظر القانون بشكله الحالي تعامل الأفراد والشخصيات العامة مع "الكيان الصهيوني." وينتقل التعديل الآن للمناقشة من قبل اللجنة التشريعية بالمجلس قبل التصويت النهائي.

يوم الأحد، تكهنت وسائل الإعلام الإسرائيلية بأن الجدل حول المقاطعة قد يكون مرتبطا بالجهود الإسرائيلية للحصول على موافقة عمان لمرور الرحلات المدنية في أجواء البلاد. وفي وقت سابق من هذا العام، سمحت المملكة العربية السعودية – التي أيضا لا تقيم علاقات مع إسرائيل – لإسرائيل باستخدام مجالها الجوي، لكن رفضت عُمان القيام بذلك، مما يعني أنه لا يزال يتعين على الرحلات الجوية الإسرائيلية أن تأخذ مسارًا أطول بكثير بطريقها إلى آسيا.

وقالت وسائل إعلام عبرية في ذلك الوقت إن إحجام عمان عن أن تحذو حذو السعودية جاء نتيجة ضغوط من إيران المجاورة. ولم تؤت المحاولات اللاحقة من قبل إدارة بايدن لدفع الحكومة العمانية للسماح للرحلات الجوية الإسرائيلية باستخدام مجالها الجوي بثمار حتى الآن. ويحظر القانون العُماني حاليا على المواطنين الاتصال بالكيانات أو الأفراد الموجودين في إسرائيل بشكل مباشر أو من خلال وسطاء، لأي غرض من الأغراض.

ولا توجد علاقات دبلوماسية رسمية بين عُمان وإسرائيل، رغم طرح الدولة الخليجية كدولة محتملة للانضمام إلى اتفاقيات إبراهيم مع إسرائيل، بعد الإمارات والبحرين والمغرب والسودان. ويشكل توسيع الاتفاقات أولوية لرئيس الوزراء المقبل بنيامين نتنياهو، بحسب حلفائه. وقام نتنياهو، الذي من المقرر أن يعود إلى منصبه في الأسبوع المقبل، بزيارة البلاد في عام 2018. وخلال زيارته، ورد أنه تلقى التزاما من السلطان قابوس آنذاك بفتح المجال الجوي العماني أمام الطائرات الإسرائيلية. لكن تراجع خليفة قابوس، السلطان هيثم بن طارق، عن القرار.

وقال موران زاغا، الخبير في شؤون منطقة الخليج في "ميتفيم – المعهد الإسرائيلي للسياسات الخارجية الإقليمية": "هيثم أكثر حذرًا في سياسته الخارجية بسبب قلة خبرته وتفضيله الجلوس على الحياد." وأشار زاغا إلى أن السلطان الحالي في الوقت نفسه صانع سلام أكثر من ابن عمه قابوس. وقد حسن العلاقات مع الإمارات العربية المتحدة المجاورة لعُمان.

وقال وزير الخارجية العماني سيد بدر البوسعيدي العام الماضي إن عُمان لن تتحرك قبل تحقيق حل الدولتين للصراع الإسرائيلي الفلسطيني.

* * *

i24news : مقترح إسرائيلي بنقل الأسرى الفلسطينيين إلى السجون الأردنية

عائلات أسرى فلسطينيين يحملون الجنسية الأردنية، يؤكدون أن أبناءهم تلقوا عرضا من إسرائيل، بنقلهم لاكمال عقوبتهم ومحكومياتهم في الأردن

زعمت لجنة الأسرى الأردنيين في السجون الإسرائيلية، أن مصلحة السجون الإسرائيلية، عرضت على أسرى فلسطينيين يحملون الجنسية الأردنية، الانتقال إلى السجون الأردنية، لقضاء ما تبقى من محكومياتهم هناك .

وبحسب ما جاء في تقرير نشرته صحيفة "العربي الجديد"، فإن أربعة سجناء من أصل 18 يحملون الجنسية الأردنية، وافقوا حتى الآن على الاقتراح الإسرائيلي، وسبق أن حُكم على معظمهم بالسجن المؤبد. كما ورد أن من الأسماء البارزة التي قبلت العرض: عبد الله البرغوثي، الذي حكم عليه عام 2004، بالسجن 67 مؤبدًا. وقال شقيق البرغوثي للصحيفة، إنهم علموا من مقرب من البرغوثي، أنه وافق على العرض الإسرائيلي، بالانتقال إلى سجن أردني، والاستمرار في قضاء عقوبته هناك.

وأضاف: "الخارجية الأردنية حذرتنا من أن الاقتراح الإسرائيلي قد يضللنا، لأنه سيستثني الأسرى المنقولين إلى الأردن، من أي صفقة تبادل أسرى قد تخرج إلى النور في المستقبل مع الفصائل في غزة". من جهة أخرى، قال شقيق الأسير الأردني محمد الريماوي، إن شقيقه اتصل بالعائلة، وأبلغهم بالعرض الذي تلقاه، مضيفا أنه في حال رفض الأردن قبوله، فمن المتوقع أن يتم نقله إلى سجن تابع للسلطة الفلسطينية. ولا يوجد للتقرير تأكيد من مصادر أخرى .

* * *

معاريف: ذاكرة حماس قصيرة الأمد: هذا ما قد يؤدي لتصعيد فوري في غزة

بقلم تل ليف رام

ترجمة: فاتن أيوب . مركز أطلس للدراسات الإسرائيلية

مضى أكثر من عام ونصف على عملية "حارس الأسوار" التي وقعت في قطاع غزة. رغم أنها كانت جولة تصعيد قصيرة ومركزة ضد الجهاد الإسلامي، ورغم أن حماس بقيت متفرجة بدون التدخل في المواجهة؛ إلا أن مصالح الطرفين أدت - كما يبدو - إلى تلك الفترة الأهدأ منذ فك الارتباط.

عملية مثل تلك التي تم إحباطها قبل أسبوعين على يد "الشاباك"، والتي كان مصدرها في التخطيط، الإعداد، التجنيد والتدريب من قطاع غزة، قد تؤدي إلى تصعيد فوري في القطاع. حسب سيناريو غير متهور جدًا، إن عملية كهذه قد تؤدي إلى وقوع ضحايا وإصابات في إسرائيل أو في الضفة الغربية، وتؤدي إلى رد إسرائيلي ضد أهداف في قطاع غزة.

هذه الرسالة من غير المؤكد أنهم في إسرائيل ينقلونها لقطاع غزة بشكل واضح بما فيه الكفاية، والقيادة في قطاع غزة لا تفهم ذلك. يجب أن توضح تلك الرسالة بأن عملية في إسرائيل سوف تؤدي لتداعيات ودفع ثمن باهظ في قطاع غزة.

حماس التي تفهم جيدًا أن استئناف إطلاق الصواريخ من قطاع غزة قد يشدد الضغط العسكري على إسرائيل ضدها، تُفضّل الآن الهدوء الذي يخدمها في سبيل استعادة وزيادة قوتها العسكرية التي تضررت في عملية "حارس الأسوار."

في المنظومة الأمنية الإسرائيلية يرون أن الهدوء في الجنوب، بما يتجاوز الاعتبارات البراغماتية لحماس، التي تُفضّل الآن التركيز على إعادة التأهيل الاقتصادي للقطاع إلى جانب تعزيز قوتها العسكرية، هو أيضًا نتيجة للردع العسكري الذي تعمق في أعقاب العمليات الأخيرة في قطاع غزة.

بالنسبة لحماس، إن تقويض الوضع الأمني في الضفة الغربية، إضعاف والمساس بمكانة السلطة الفلسطينية من خلال تنفيذ عمليات ضد أهداف إسرائيلية؛ يحافظ على مكانة التنظيم بصفته يعمل في جبهة المقاومة.

في العملية الأخيرة التي تم احباطها، والتي تم الكشف عنها من خلال "الشاباك"، كانت اليد المخططة يقودها تعاون بين نشطاء معروفين من لجان المقاومة وشهداء الأقصى وليس حماس بشكل مباشر. لكن رغم ذلك، في

ظل واقع يسيطر فيه التنظيم بلا منازع ويمنع برغبة منه إطلاق الصواريخ من طرف التنظيمات الأخرى، يجدر الترجيح على الأقل بأن حماس قد علمت بالتخطيط، الذي شمل تجنيد مالي لصالح نشطاء في شمال الضفة وعن طريقهم.

علاوة على ذلك، في العام الماضي حماس نفسها لم تكن بحاجة إلى تقديم خدمات من قبل تنظيمات أخرى في سبيل محاولة تنفيذ عمليات بنفسها من خلال توجيه، تمويل وتدريب نشطاء في الضفة الغربية أو القدس الشرقية.

أمر مؤكد آخر هو أن زعيم حماس في غزة يحيى السنوار ومسؤول القوة العسكرية محمد الضيف مفترض أن يتذكروا جيدًا أن عملية قاسية في الضفة الغربية أو في إسرائيل سوف تنتهي على الأغلب بجولة تصعيد في قطاع غزة.

* * *